الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: **تجارة دولية** **التخصص: مالية و تجارة دولية**

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر من 1995-2023

من إعداد الطلبة

- رضا طالبي
- عمار محمد يزيد
- أشرف سعيدي
- رياض صوالح

تحت اشراف الدكتور

د. سعيد بوشول

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتب العلمية	الصفة
غانية نذير	**أستاذ محاضر – أ**	**رئيس**
بوشول السعيد	**أستاذ محاضر – أ**	**مشرف**
تليلي بشير	**أستاذ محاضر – أ**	**مناقش**

السنة الجامعية: 2023 - 2024

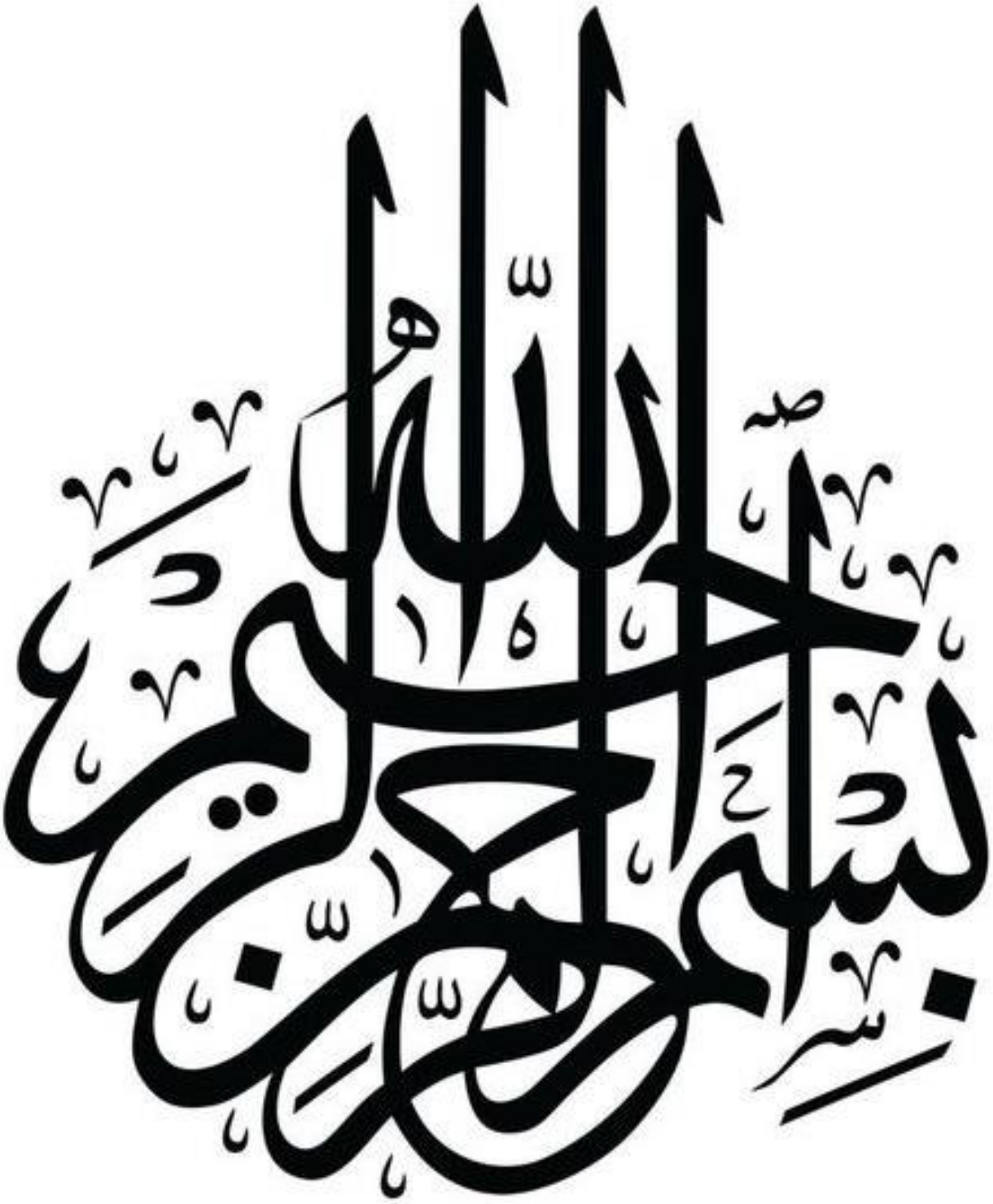
بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم،

إلى من أضاءوا دربي بنور الحكمة والتوجيه،

أساتذتي الكرام، الذين لم يبخلوا عليّ بعلمهم وخبرتهم،

إلى عائلتي الحبيبة، التي زرعت فيّ الأمل والطموح،

ومنحتني الدعم اللامحدود في كل خطوة ومسيرة،

وكانوا مصدر إلهام وقوة في أوقات الشدة والرخاء،

إلى كل من له بصمة في هذا الإنجاز،

أهدي هذا العمل، بكل ما يحمل من جهد وتفانٍ،

عرفانًا بجميل صنيعكم وتقديرًا لعطائكم الذي لا يُقدر بثمن،

عسى أن يكون نبراسًا مرجعًا نافعًا وإضافة متميزة للمكتبة العلمية.

وفي الختام، أسأل الله التوفيق والسداد،

وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى وا شكره لتوفيقي في إتمام هذا العمل المتواضع

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم

من لم يشكر الناس لم يشكر الله

أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف **بوشول السعيد**

الذي كان عونا وسندا لي وافادني بالكثير من المعلومات والارشادات كما تفضل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة، والتي استفدت منه كثيرا، فله كل الاحترام والتقدير بارك الله فيه وجزاه الله خير

ملخص:

تُعد الجزائر دولة ذات اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط والغاز، ولكن في السنوات الأخيرة، سعت الحكومة إلى تنويع اقتصادها لتقليل الاعتماد على هذه الموارد. الاستثمار الأجنبي المباشر يُعتبر أداة حيوية في هذا السياق، حيث يمكن أن يساهم في تطوير القطاعات الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة. البحث يركز على تحليل الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر.

من خلال الدراسة، تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثيرات متباينة على التنويع الاقتصادي، مع وجود تحديات تنظيمية وبيروقراطية تعيق الاستفادة الكاملة من هذه الاستثمارات. الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية تُعد عناصر مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين مناخ الأعمال، ولكن لا بد من تعزيزها لتحقيق الأهداف المرجوة.

الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في قطاعات معينة، مما يحد من تأثيره على تحسين مستويات المعيشة بشكل عام. ومع ذلك، يُعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي عاملاً مهمًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على التنويع الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر ,التنويع الاقتصادي

Summary:

Algeria is a country with an economy that heavily relies on oil and gas. However, in recent years, the government has sought to diversify its economy to reduce dependence on these resources. Foreign direct investment (FDI) is considered a vital tool in this context, as it can contribute to the development of productive sectors and the creation of new job opportunities. The research focuses on analyzing the role of FDI in supporting economic diversification in Algeria.

The study reveals that FDI has varying impacts on economic diversification, with regulatory and bureaucratic challenges hindering the full benefit of these investments. Economic and legislative reforms are crucial elements for attracting foreign investments and improving the business climate, but they need to be strengthened to achieve the desired goals.

FDI is concentrated in certain sectors, limiting its overall impact on improving living standards. Nevertheless, political and economic stability is an important factor in attracting FDI and its effect on economic diversification.

Keywords: Foreign Direct Investment, Economic Diversification

فهرس المحتويات

الاهداء .....

شكر وتقدير.....

مقدمة: .....أ

الفصل الأول: 6

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر : مفاهيم ومرتكزات 1

المطلب الأول: تعريف و الاهداف و الأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر 2

المطلب الثاني: نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر.....6

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي : مفاهيم و مرتكزات 12

المطلب الأول: تعريف و الاهداف و الأهمية التنويع الاقتصادي 13

المطلب الثاني: مؤشرات القياس للتنويع الاقتصادي 15

المبحث الثالث: الادبيات التطبيقية حول الاستثمار الاجنبي المباشر و التنويع الاقتصادي 24

المطلب الأول: ماهية مناخ الاستثمار 24

المطلب الثاني: مؤشرات قياس مناخ الاستثمار.....26

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية.....31

خلاصة الفصل 33

الفصل الثاني: 35

المبحث الأول : الأداء الاقتصادي للجزائر : نظرة عامة.....39

المطلب الاول: التقييم وفق المقومات الاقتصادية 39

المطلب الثاني: تقييم بيئة أداء الأعمال 40

المطلب الثالث: تقييم سياسات الاستثمار 41

المطلب الرابع: الضمانات و المزايا النظامية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 43

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار وجهود التنويع الاقتصادي في الجزائر 49

المطلب الاول: القطاعات المحركة للنموالتنويع الاقتصادي في الجزائر: 50
المطلب الثاني: المناخ المتاح للاستثمار الاجنبي و التنويع الاقتصادي في الجزائر 58
المبحث الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي..... 62
خلاصة الفصل 72
خاتمة: 74
قائمة المصادر والمراجع 80

فهرس الجداول

جدول 1وضع الجزائر في مؤشر الاداء و الإمكانيات في فترة 2000-2009..... 39
جدول 2أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الفترة 2013-2016..... 40
جدول 3وضع الجزائر في مؤشر بيئة الاعمال في فترة 2007-2016 41
جدول 4وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية في فترة 2005-2017..... 41
جدول 5وضع الجزائر في مؤشرالمركب للمخاطر القطرية في فترة 2002-2015 42
جدول 6وضع الجزائر في مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية في فترة 2004-2015..... 43
جدول 7وضع الجزائر في مؤشر مدركات الفساد في فترة 2006-2016 43
جدول 8نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال فترة 2010-2015 50
جدول 9تقسيم المشاريع الاستثمارية المصرحة بها بين 2002-2016 حسب النشاط..... 57
جدول 10الاستثمارات التي تشرك الاجانب في الجزائر بين 2002-2016 58
جدول 11المناخ المتاح للاستثمار الاجنبي و التنويع الاقتصادي في الجزائر 59
جدول 12نسبة تحسين مناخ الاستثمار و نسبة جهود التنويع الاقتصادي..... 61
جدول 13متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات..... 63
جدول 14اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF) 64
جدول 15نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (1, 1, 0, 4)..... 67
جدول 16 نتائج اختبار الحدود Bound Test..... 68
جدول 17نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) 69
جدول 18نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي 70
جدول 19نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين 70

فهرس الاشكال

رسم توضيحي 1دورة حياة المنتج الدولي..... 10
رسم توضيحي 2مؤشر جيني..... 19
رسم توضيحي 3تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر الموجه نحو قطاع الطاقة وباقي القطاعات خلال الفترة 1996..... 52
رسم توضيحي 4تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات الواردة الى الجزائر خلال فترة 1996-2020 53
رسم توضيحي 5تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1996-2020:..... 54
رسم توضيحي 6 تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1996-2020 55
رسم توضيحي 7تطور الصادرات الجزائرية غير النفطية بين 1990-2016..... 59
رسم توضيحي 8تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2005-2020 65
رسم توضيحي 9 تغيرات الموارد الطبيعية في الجزائر خلال الفترة 2005-2020 65
رسم توضيحي 10 تغيرات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2005-2020 66
رسم توضيحي 11 اكاكي 68
رسم توضيحي 12نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي 71
رسم توضيحي 13اختبار مجموع التراكمي للبواقي المعاودة إختبار CUSUM..... 72

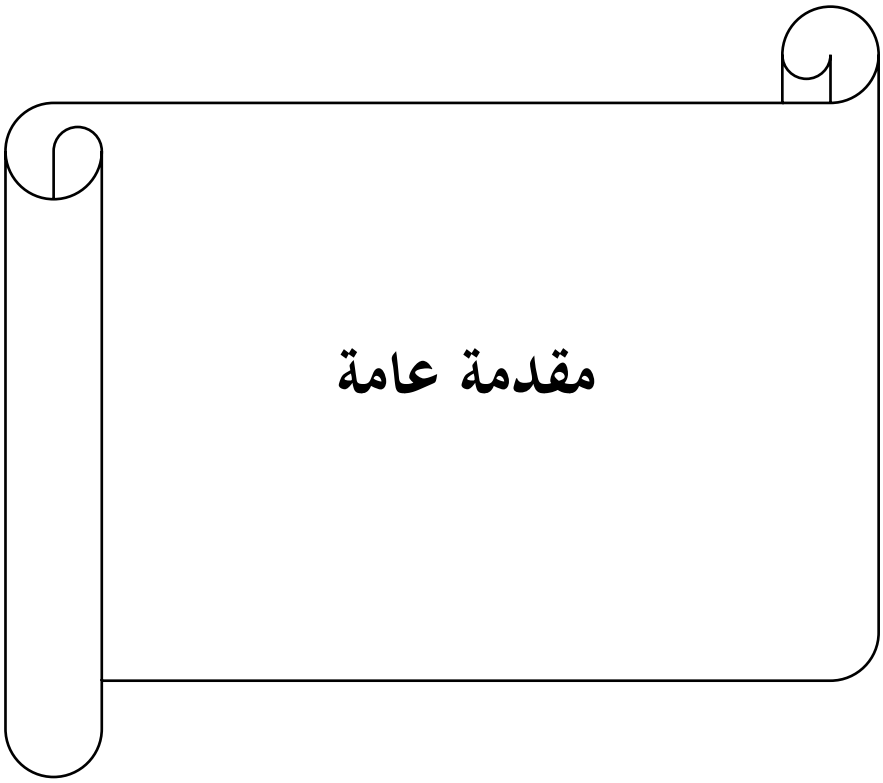

مقدمة عامة

مقدمة:

في عالم يتسم بالتغيرات الاقتصادية السريعة والمتقلبة، تبرز الحاجة الماسة للدول لتنويع اقتصاداتها لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام. الجزائر، بمواردها الطبيعية الغنية وموقعها الاستراتيجي، تقف على مفترق طرق، حيث تسعى جاهدة لتحويل اقتصادها من الاعتماد الشديد على النفط والغاز إلى نموذج أكثر تنوعًا وشمولية. هذه المذكرة تستكشف بعمق تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على جهود التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1995 إلى 2023، وتقدم تحليلاً شاملاً للسياسات والمبادرات التي تم تنفيذها والتحديات التي واجهتها البلاد في هذا السياق.

منذ منتصف التسعينيات، بدأت الجزائر رحلتها نحو التحول الاقتصادي، معتمدة على الإصلاحات الهيكلية والتشريعية لجذب الاستثمارات الأجنبية. وقد تم تنفيذ سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتوفير حوافز للمستثمرين الدوليين. ومع ذلك، فإن الطريق لم يكن مفروشًا بالورود، حيث واجهت الجزائر تحديات عديدة، بما في ذلك تقلبات أسعار النفط العالمية، والبيروقراطية، والحاجة إلى تحسين البنية التحتية والقوى العاملة.

تسعى هذه المذكرة إلى تقديم فهم معمق للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي في الجزائر، مع التركيز على الفترة الزمنية المحددة. سيتم تحليل الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاستثمارات الأجنبية، وكيف ساهمت هذه الاستثمارات في تعزيز القطاعات غير النفطية وتحقيق النمو الاقتصادي. كما سيتم استكشاف السياسات الحكومية ومدى نجاحها في خلق بيئة مواتية للاستثمار والتنويع.

من خلال هذه الدراسة، نأمل في تقديم مساهمة قيمة للأدبيات الاقتصادية وتقديم توصيات قد تساعد صانعي السياسات والمستثمرين على فهم أفضل للديناميكيات الاقتصادية في الجزائر وتحديد الفرص والتحديات التي تواجه البلاد في سعيها نحو اقتصاد متنوع ومستقر

الإشكالية:

ما هو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الجزائر، وكيف ساهمت هذه الاستثمارات في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؟ هل تمكنت الجزائر من تحقيق توازن بين جذب الاستثمارات الأجنبية وضمان تنمية اقتصادية تعود بالفائدة على المجتمع الجزائري ككل؟

للإجابة على الإشكالية:

1. **تحليل السياسات الاقتصادية**:

- يجب دراسة الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي تم تنفيذها منذ 1995 وتقييم مدى فعاليتها في جذب الاستثمار الأجنبي.
- يمكن النظر في الحوافز الاستثمارية، مثل الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية، وكيف أثرت على قرارات المستثمرين.

2. **تقييم القطاعات غير النفطية**:

- يجب تحليل القطاعات الاقتصادية التي استفادت من الاستثمار الأجنبي ومدى تأثير ذلك على التنويع الاقتصادي.
- يمكن البحث في الإحصاءات والبيانات لمعرفة النمو في قطاعات مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات.

3. **دراسة التحديات والفرص**:

- يجب التعرف على التحديات التي واجهت الجزائر في جذب الاستثمارات، مثل البيروقراطية والحاجة إلى تحسين البنية التحتية.
- يمكن أيضًا استكشاف الفرص التي قد تنشأ من تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز التنويع الاقتصادي.

4. **التأثير الاجتماعي والاقتصادي**:

- يجب تحليل كيف أثر الاستثمار الأجنبي على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر، بما في ذلك خلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة.

5. **التوصيات للمستقبل**:

- بناءً على التحليل، يمكن تقديم توصيات لتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز التنويع الاقتصادي في المستقبل

بعض الفرضيات المقترحة لدراسة:

1. **الفرضية الأولى**: الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ملموس على التنويع الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال تعزيز القطاعات الإنتاجية غير النفطية وخلق فرص عمل جديدة.
2. **الفرضية الثانية**: الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي تم تنفيذها في الجزائر منذ 1995 قد ساهمت بشكل فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين مناخ الأعمال.

3. **الفرضية الثالثة**: التحديات البيروقراطية والعقبات التنظيمية في الجزائر قد أعاقت بشكل كبير الاستفادة الكاملة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنويع الاقتصادي.

اسباب اختيار موضوع

1. **الأهمية الاقتصادية**: الجزائر تمر بمرحلة حاسمة في تاريخها الاقتصادي، حيث تسعى لتقليل اعتمادها على النفط والغاز وتنويع مصادر دخلها. هذا الموضوع يتيح فرصة لفهم وتقييم الجهود الاقتصادية والتأثير الحقيقي للاستثمار الأجنبي.
2. **التوقيت الاستراتيجي**: الفترة من 1995 إلى 2023 تشمل عدة تحولات اقتصادية وسياسية مهمة. دراسة هذه الفترة توفر فهمًا لكيفية تطور السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية على مر السنين.
3. **القيمة الأكاديمية**: الموضوع يقدم مساهمة علمية قيمة للأدبيات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالاقتصادات النامية والأسواق الناشئة.
4. **الفائدة العملية**: النتائج التي قد تتوصل إليها الدراسة يمكن أن تقدم توصيات لصانعي السياسات والمستثمرين، وتساعد في تشكيل استراتيجيات فعالة للتنمية الاقتصادية المستدامة.
5. **الاهتمام الشخصي**: قد يكون لديك اهتمام شخصي بالاقتصاد الجزائري أو بالاستثمار الأجنبي كمجال دراسي، وترغب في استكشافه بعمق أكبر.
6. **الأهمية الاجتماعية**: فهم تأثير الاستثمار الأجنبي يمكن أن يساهم في تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص عمل، مما يعود بالنفع على المجتمع الجزائري.

الهدف من دراسة :

1. **تحليل الأثر الاقتصادي**: فحص وتقييم الدور الذي لعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنويع الاقتصادي بالجزائر.
2. **فهم السياسات الاستثمارية**: دراسة الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي أُدخلت لجذب الاستثمارات الأجنبية وتأثيرها على الاقتصاد.
3. **تقييم التحديات والفرص**: تحديد التحديات التي واجهت الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية والفرص التي يمكن استغلالها لتحسين مناخ الاستثمار.
4. **التأثير الاجتماعي**: قياس الأثر الاجتماعي للاستثمار الأجنبي، بما في ذلك خلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة.

5. **تقديم توصيات**: تقديم توصيات استراتيجية للحكومة والمستثمرين لتعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق نمو مستدام

حدود الدراسة:

1. **النطاق الزمني**: الدراسة محدودة بالفترة الزمنية من 1995 إلى 2023، مما يعني أن الأحداث الاقتصادية الهامة التي قد تحدث بعد هذا التاريخ لن تُؤخذ في الاعتبار.
2. **توافر البيانات**: قد تواجه الدراسة تحديات في الحصول على بيانات دقيقة ومحدثة، خاصةً فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية الخاصة وتأثيرها على الاقتصاد.
3. **التغيرات السياسية والاقتصادية**: الدراسة قد لا تتمكن من تقييم تأثير التغيرات السياسية والاقتصادية غير المتوقعة التي يمكن أن تؤثر على مناخ الاستثمار.
4. **التركيز الجغرافي**: الدراسة تركز على الجزائر فقط، وبالتالي لا تأخذ في الاعتبار التجارب الدولية الأخرى التي قد تكون مفيدة للمقارنة.
5. **القطاعات الاقتصادية**: قد تركز الدراسة على قطاعات اقتصادية معينة دون غيرها، مما قد يحد من فهم التأثير الشامل للاستثمار الأجنبي.
6. **التأثيرات الخارجية**: العوامل الخارجية مثل الأزمات الاقتصادية العالمية أو الكوارث الطبيعية التي قد تؤثر على الاقتصاد الجزائري لن تُدرج بالضرورة في الدراسة.
7. **المنهجية**: الدراسة قد تعتمد على منهجيات معينة لجمع البيانات وتحليلها، والتي قد تحمل بعض القيود الخاصة بها.

منهج الدراسة وأدواتها:

1. **المنهج الوصفي التحليلي**:

- يتم استخدام هذا المنهج لوصف الظواهر الاقتصادية وتحليل العلاقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي.
- يشمل جمع البيانات الكمية والنوعية وتحليلها لفهم الأثر الاقتصادي والاجتماعي.

2. **المنهج الكمي**:

- يتضمن استخدام الإحصاءات والبيانات الرقمية لقياس مستوى الاستثمار الأجنبي وتأثيره على الاقتصاد.
- يمكن استخدام النماذج الإحصائية والاقتصادية لتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

3. **المراجعة الأدبية**:

- استعراض الأدبيات السابقة والدراسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي لبناء إطار نظري متين.

بعض الصعوبات التي قد واجهتنا في دراسة هذا الموضوع تشمل:

1. نقص المصادر: قد تكون هناك صعوبة في العثور على مصادر موثوقة ومناسبة لدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنويع الاقتصاد في الجزائر.

2. تحليل البيانات: قد يكون من الصعب تجميع وتحليل البيانات المطلوبة لدراسة هذا الموضوع، مثل البيانات الاقتصادية والاستراتيجية.

3. الفهم العميق: يتطلب فهم العديد من المفاهيم الاقتصادية والسياسية لفهم كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنويع الاقتصاد.

4. تحديد الأسباب والنتائج: من الصعب في بعض الأحيان تحديد العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع الاقتصاد في الجزائر بشكل دقيق.

الفصل الأول:

أدبيات نظرية وتطبيقية حول الاستثمار الاجنبي والتنوع الاقتصادي

تمهيد الفصل:

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي من المواضيع المهمة التي يهتم بها الباحثون والمحللون الاقتصاديون، حيث يساهم فهمها في تحديد تأثير السياسات الاقتصادية على الدول.

الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة، من خلال تقديم الشركات الأجنبية للتكنولوجيا والمعرفة التي تساعد في تطوير القطاعات الاقتصادية وتعزيز التنوع الاقتصادي.

هناك تباين في الآراء حول طبيعة هذه العلاقة؛ حيث يرى البعض أن الاستثمار الأجنبي يعزز التنوع الاقتصادي ويطور القطاعات غير المستغلة، بينما يعتقد آخرون أنه قد يؤدي إلى تشويه الهيكل الاقتصادي وتقليل التنوع.

الدراسات العملية توضح تأثيرات مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ فبعضها يشير إلى تعزيز التنوع من خلال نقل التكنولوجيا وتحفيز الابتكار، بينما تشير دراسات أخرى إلى تأثيرات سلبية محتملة مثل الاعتماد المفرط على قطاعات معينة وتجاهل قطاعات أخرى.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي. سيتم استعراض النظريات المختلفة التي تفسر هذه العلاقة، بالإضافة إلى استعراض الدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال وتحليل النتائج والتوصيات التي تم اقتراحها.

و سنحاول في هذا الفصل النظري لتعرض لنقاط التالية:

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي : مفاهيم ومرتكزات

المبحث الثاني : التنويع الاقتصادي : مفاهيم ومرتكزات

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية حول الاستثمار الأجنبي المباشر و التنويع الاقتصادي

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر : مفاهيم ومرتكزات

باعتبار أن الاستثمار هو عملية مركبة تجمع بين عناصر اقتصادية وأخرى قانونية، لذا فإن البحث في مفهومه الاقتصادي يستدعي منا الاشارة إلى مفهومه من الناحية اللغوية والفقهية والقانونية ثم بيان مفهومه من الناحية الاقتصادية، وتحديد صور الاستثمار الاجنبي المباشر وأهميتها، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف و الاهداف و الأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا:تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر

سنعرض اهم تعريف الاستثمار الاجنبي الاساسية: لغة شرعا قانونا واخيرا اقتصاديا.

الفرع الاول: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر لغة

ان معنى الاستثمار يستنبط من قوله تعالى: وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا (34)[1] (سورة الكهف الاية 34).

والاستثمار في اللغة هو مصطلح مشتق من الثمر ، أي حمل الشجر ، فيقال أثمر الشجر أي حمل، وخرج ثمره، وثمرة الشيء ما تولد عنه، وأثمر الرجل أي كثر ماله ، والثمر بمعنى المال، أو بمعنى الذهب، والفضة، وثمر ماله أحسن القيام عليه ، ونماه.

وقد عرف مجمع اللغة العربية الاستثمار بأنه استخدام الأموال في الانتاج إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريق غير مباشر بشراء الأسهم والسندات[2]

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر من الناحية الشرعية

قد يتعذر الوقوف على تحديد صريح لمفهوم الاستثمار الاجنبي مباشر من منظور الفقهي وذلك لعجوب الفقهاء السابقين عن استخدام مصطلح الاستثمار و استبداله بلفظ الاستنماء حينا،وبلفظ التنمية حينا آخر، وبلفظ النماء تارة آخرى[3]

فقد ذكر الكاساني في كتابع "بدائع الصنائع" عند تعريفه عقد المضاربة ان المقصود من عقد المضاربة هو استنماء المال[4]

---

[1] سورة الكهف الاية 34

[2] رضا عبد المعطي, الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق , دار زهوان للنشر و التوزيع عمان, 1999ص 18

[3] مصطفى قطب, الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الاسلامي , دار النقاش للنشر و التوزيع, عمان 1999 ص20-17

[4] الكساني, بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع, دار الكتاب العربي, بيروت, 1402هـ, ص88

بينما استخدم الشافعية لفظ " نماء" للدلالة على معنى الاستثمار، وهذا نص نفهمه من قول الفقيه الشافعي النووي الأثمان في المقارضة لا يتوصل إلى نمائها المقصود إلا بالعمل فجاز المعاملة عليها ببعض النماء الخارج منها"[1]

الفرع الثالث: تعرف الاستثمار الاجنبي المباشر من الناحية القانونية

اولا: تعرف الاستثمار الاجنبي المباشر في التشريعات الوطنية:

لقد أصدر المشرع الجزائري منذ الاستقلال إلى سنة 2000، مجموعة من القوانين تخص الاستثمارات ولم يتعرض في أي منها إلى تعريف الاستثمار. لكنه في الأمر رقم 01-03 الصادر سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار تناول هذا المصطلح في مادته الثانية، كالتالي:[2]

يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي:

ـ إقتناء أصول تندرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الانتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.

ـ المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

ـ استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

ثانيا: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية

الاستثمار الأجنبي يعبر عن نقل رأس المال والمعرفة التقنية بين الدول، وقد أُبرمت اتفاقيات دولية لحمايته وحل النزاعات المتعلقة به، وغالبًا ما تشتمل هذه الاتفاقيات على تعريف للاستثمار الأجنبي.

ولعل الاتجاه الأفضل لتعريف الاستثمار الاجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية، هو ذلك الاتجاه الذي تسير عليه الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لسنة 1980، فهي تعرف رأس المال العربي بأنه المال الذي يملكه المواطن العربي ويشمل كل ما يمكن تقويمه بالنقد من حقوق مادية ومعنوية.[3]

الفرع الرابع: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر من الناحية الاقتصادية

[1] النووي، المجموع في شرح المهذب، ج 14، مطبعة الامام، بيروت، ب س ن، ص 189.

[2] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 22/08/2001، ص04

[3] دريد محمود السامرائي, مرجع سابق , ص 55-54

لقد تعددت تعاريف الاستثمار الاجنبي المباشر بين الباحثين الاقتصاديين و مختلف المنظمات و الهيئات الدولية, وعليه يمكن عرض اهمها كما يلي:

أولا : تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر من المنظمات والهيئات الدولية: وسنعرض هنا بعض تعريفات الاستثمار الأجنبي 2 منظمات دولية ، مختلفة، كالتالي:

ا – تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) :

هو استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما المستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم،

وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية)[1]

ب– تعريفصندق النقد الدولي (FMI): هي تلك الاستثمارات في المشروعات داخل دول ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى، وتكون له سيطرة فعلية على سياسات وقدرات المشروع[2]

ثانيا: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر من الباحثين الاقتصاديين

من بين الباحثين الذين عرفوا الاستثمار الاجنبي المباشر نذكر:

بول كريقمانوابستفلد: ويرى كلاهما أن الاستثمار الاجنبي المباشر يمثل تدفقات رؤوس الأموال الاجنبية بهدف خلق شركات في بلد معين أو لتوسع في بلد آخر، والسمة المميزة لهذا الاستثمار هو أنه لا يشتمل على نقل الموارد فقط وإنما حيازة وتملك الأصول في البلد المضيف.[3]

أما جابلر: فيعرفه بأنه تصدير لرأس المال من خلال عناصر اقتصادية من دولة إلى أخرى بهدف شراء عقارات أو إنشاء فروع أو إنشاء شركة تابعة أو شراء شركة أجنبية أو المشاركة في شركة أجنبية قائمة حيث تكون درجة المشاركة كافية لأن تقوم الشركة المستثمرة بالتأثير على سياسة وقرارات الشركة الأجنبية.[4]

[1]World Investment Repport Transnational Corporation and Deve opment(New York and Genava, UNCTAD 2009 P 243

[2]عبد السلام أبو قحف نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13

[3]Krugman, Paul R. and Obstfeld, MaurIce, International Economics, Theory and policy, sixth Edition, New york, 2003, P P169-171

[4]عبد الرحيم فؤاد الفارس فارس أكرم الرفاعي، مدخل إلى الاعمال الدولية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 152

ثانيا/ اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر

إن الهدف العام للاستثمار الأجنبي المباشر هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها تأمين الحاجات وكذا المحافظة على قيمة الموجودات هذا بصفة عامة، ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى:

_ الحصول على المواد الخام من الدول لمستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها

_ إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركة الأجنبية

_ الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها.

_ الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قل الخطر.[1]

_ تحقيق العائد وهو هدف عام للاستثمار .

_ تترف من قيمة موجوداته مع مرور الزمن ، بحكم ارتفاع الأسعار وتقبلها.[2]

_ تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية[3]

ثالثا: اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مايلي:

_ المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.

_ تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة مستوى الصادرات في الدول المضيفة وبالتالي تقيل عجز ميزان المدفوعات.

_ توفير فرص عمل جديدة فضلا عن المساهمة في تنمية وتدرب الموارد البشرية في الدول المضيفة وإن كان ذلك يتوقف على ما تضعه الدول من ضوابط وشروط.

[1] مقلاتني محمود، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قالمة الجزائر، جوان 2018، ص 06

[2] مطاي علي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، 2000-2014، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة، الجزائر ، 2015-2016، ص 07

[3] دلال طريشين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012/2013، ص 23

_ المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير .

_ النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس المال والذي بدوره يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروع الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق[1]

المطلب الثاني: نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر

تتنوع النظريات التي تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر وأسبابه

وعلى هذا الأساس، سنحاول عرض وتحليل أهم النظريات التي حاولت تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

1/ النظرية الكلاسيكية:

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات المتعددة الجنسيات المستثمر الأجنبي و ليست على الدول المضيفة، ونستند في هذا الشأن إلى العديد من المبررات والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

_ صغر حجم رؤوس الأموال المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات

_ ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدول الأم بدلا من إعادة استثمارات في الدول المضيفة.

_ قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

_ إن ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

_ قد يترتب على وجود الشركات المتعددة الجنسيات اتساع فجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص توزيع الدخول وذلك بتقديم أجور مرتفعة المقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية.[3]

[1] مطاي علي , المرجع السابق ،ص 07

[2] حميداتو نصر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، دراسة قياسية للفترة 2000/2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر 2018-2019، ص 12.

[3] ندى بوشحدان، نور الهدى علي صابر ، المرجع السابق، ص 42-43

2/نظرية النيوكلاسيكية:

فإن النظرية النيوكلاسكية ترى بأن تدفق راس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال المتدفق إلى المناطق التي تحصل على أعلى عائد، حيث كان أولين (1933) أول من قدم شرح لتحركات رأس المال الدولي والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير و استيراد رأس المال و بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق إلى آخر وقد تم أيضا تحليل الاستثمار الأجنبي على يد ماكدوجال (1960) وأيضا كبمب (1961-1964) حيث ان السبب في ارتفاع سعر الفائدة بالخارج في النهاية هي ندرة رأس المال بالخارج ولهذا فإن إنتاج رأس المال سيكون مرتفع بخصوص تقييم النظرية لكلاسيكية فإنها قد فشلت لأسباب عديدة أهمها :

ـ لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر فأسباب وآثار كلا النوعين من الاستثمار لابد أن تختلف.

ـ قيام النموذج النيوكلاسيكي بشرح تحركات رأس المال ولكن يشرح لماذا يقوم عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات في حين لا يقوم بذلك البعض الآخر من الشركات

ـ قيام تلك النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات فقد فشلت في أن تتعامل مع الواقع الاقتصادي لعملية الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

3/ نظرية عدم كمال السوق:

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية أو المضيفة بالإضافة إلى النقص الكبير في عرض السلع، كما أن الشركات الوطنية في البلدان المضيفة ليس لها القدرة على المنافسة الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يخص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر المنظمات الأعمال أي توفر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات مثل الموارد المالية، التكنولوجية والمهارات الإدارية .... إلخ.

وفي هذا الشأن يرى "هودويونج" hood et young انه في حالة زيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة المتعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، وبالتالي ضمان مكانة دائمة وفعالة في هذه السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، ، كما أن

[1] ندى بوشحدان، نور الهدى علي صابر ، المرجع السابق، ص43-4

السلع والخدمات المقدمة وكذلك مدخلات ومكونات وعناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه لا توجد مزايا تنافسية للشركات المتعددة الجنسيات أمام نظيرتها الوطنية في الدول المضيفة وهذا يعني أن الدوافع وراء قرار الاستثمار هو الميزة الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات والتي تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة.

ومن أسباب رحيل الشركات المتعددة الجنسيات الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول الأم واتجاهها للاستثمار بالدول النامية ما يلي:

_ حالة وجود فروق و اختلافات جوهريا في منتجات الشركة المتعددة الجنيات بالمقارنة بالشركات الوطنية أو الأجنبية الأخرى بالدول المصيفة مثل الشكل والمذاق بالنسبة للسلع الاستهلاكية.

_ تفوق الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا.

أما بخصوص الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، يرى روبوكوسيموندس" ما يلي:

_ أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة المتعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

_ أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات المتعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة استغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق.[1]

4/نظرية الحماية

وتعني الحماية الاجراءات الوقائية التي تعمل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذها لضمان عدم تسرب المعلومات، والأسرار الفنية والابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق إلى جهات محلية في أسواق البلدان المضيفة بطرق أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج والأطول مدة ممكنة أي أن الشركات تستهدف الحصول على أقصى عوائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق حماية أنشطتها الخاصة واستخدامها

[1] سليمي حنان الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ،2000-2010 ص19-20-21

داخل الشركات الأجنبية والعمل على عدم خروجها إلى المشروعات الأخرى في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات حتى تتحقق الحماية للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات وتحقق أهدافها.[1]

ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي:

ـ إن ممارسة الحماية من الممكن أن يتحقق بأساليب بديله متاحة لأن قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات على سبيل المثال يوجد الآن ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم تضمنها مواثيق متفق عليها ويقوم بتنفيذها منظمات دولية.

إن نظرية الحماية ترتكز بصورة مباشرة على دوافع الحماية للشركات المتعددة الجنسيات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخل الشركة الأم ومن ثم فهي تعطي اهتماما أقل إلى إجراءات أو الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية والممارسات الفعلية الحالية أو المرتقبة للشركات الأجنبية هذه الإجراءات والسياسات الحكومية قد تؤدي إلى تقليل جدوى ممارسات واجراءات الحماية التي تمارسها الشركة متعددة الجنسيات وكذلك على مدى تحقيق الأهداف التي تسعى بلوغها.[2]

5/ نظرية دورة حياة المنتج

ترجع هذه النظرية إلى الباحث الأمريكي "رايموند فارنون" حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج، وقد اعتبر أول تفسير ديناميكي بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر ويرى هذا الباحث أن المؤسسات قد تقرر السير على وتيرة الاستثمار الأجنبي عندما تكون التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج المنتوج الخاص بها مستعملة من قبل العامة، ويصبح الجهد المبذول في إنتاجه غير مؤهل.

وقد تمكن "ريمود فرنون" أن يبرر ما توصل إليه عبر استخدامه لنموذج دورة حياة المنتج والتي حاول من خلاله تفسير كيفية قيام الاستثمار الأجنبي والتبادل من طرف الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية التي تتمتع بالميزة الاحتكارية فيما يخص التكنولوجيا ومن ثم كيفية توسعها و العمل على تفسير أسباب انتشار الابتكارات الاخرى, وتتضمن دورة حياة المنتج اربعة مراحل رئيسية, انظر الشكل : (1)

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن الطبعة 1، 2014، ص63

[2] سليمي حنان المرجع السابق، ص 22-23

الشكل(1): دورة حياة المنتج الدولي

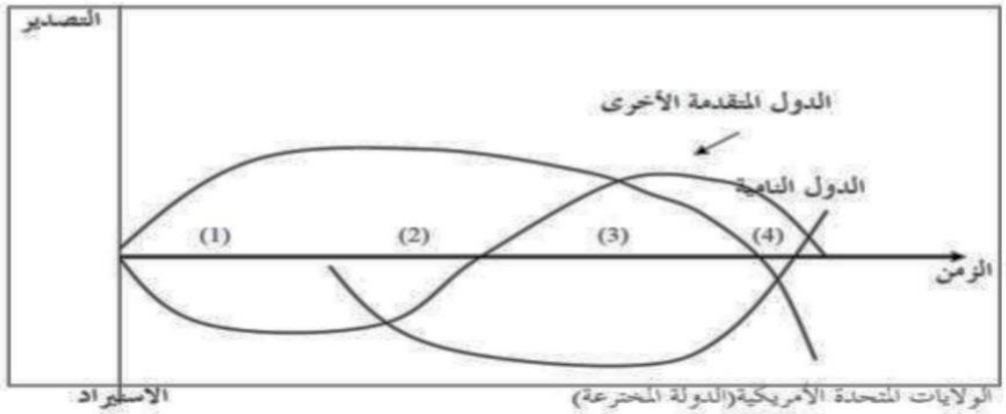

المصدر : شوقي جباري، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2014 – 2015 , ص60

ومن خلال الشكل (1)يظهر ان دورة حياة المنتج تتكون من المراحل الاتية:

_مرحلة الإنتاج والبيع في السوق المحلي:

ويتم في هذه المرحلة اختراع المنتج الجديد وإنتاجه وبيعه في الدول المبتكرة وهي متقدمة عادة يتوفر لديها الموارد المالية والتنظيمية اللازمة لإجراء البحوث إلا أن إنتاج السلعة يضل محل اختبار حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي، فإن الشركة تبدأ بعملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي، فإن الشركة تبدأ بعملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابه.

_ مرحلة النمو والتصدير :

خلال هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة وتبدأ الشركة باستغلال ميزة امتلاك السلعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث يتم تصدير المنتج إلى دول متقدمة أخرى وذات ظروف طلب مشابهة، وذلك لتلبية الطلب الأجنبي المتزايد على المنتج عندما يبدأ في التوسع.

_ مرحلة نضوج السلعة:

وتتميز بالاستمرار وتزايد الطلب المحلي والخارجي على المنتج، مما يعطي الفرص للإنتاج على المستوى الاقتصادي الكبير، ليصبح السوق المحلي مشبع أما في الأسواق الخارجية فقد يتعرض وضع الشركة للتهديد بسبب المنافسة أو

بسبب القيود الحمائية التي تفرضها الدول المستوردة مما يدفع الشركة إلى القيام بالاسم الأجنبي المباشر في نفس أسواق التصدير لتدعيم مركزها الاحتكاري.

_ مرحلة الانحدار والتدهور:

مع مرور الزمن يصبح أمر تقليد السلعة من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا، عندما تبدأ الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدرجيا حتى الحصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات فتعمل الشركة على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض وتقوم بإجراءات دفاعية مثل تغيير شكل السلعة أحجامها وألوانها وأسعارها ... إلخ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة.

ومن أهم العيوب الفنية في هذه النظرية ما يلي:

_ ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع في نفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.

ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

_ لم تبين النظرية كيف يمكن تحسين مستوى الأداء التصديري للشركات والعوامل المحددة لنجاحها.[1]

6- نظرية الموقع:

هذه النظرية تدرس كيف تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتقييم المخاطر وتحديد مواقع استثماراتها الأجنبية المباشرة. تأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية للبلد المضيف مثل العرض والطلب، وكيف تؤثر هذه العوامل على الإنتاج، التسويق، والبحث والتطوير. تشدد النظرية على أهمية تكاليف الإنتاج، التسويق، والإدارة، بالإضافة إلى العوامل التسويقية، في اتخاذ قرارات الاستثمار.

كما يؤكد أن البلد المضيف به الاستثمار الأجنبي المباشر يجب عليه أن يعرض مزايا المكان التي تجعله أكثر جاذبية كموقع الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الأخرى ولخص مسح أجراه الاقتصادي (أجارول) في عام (1980)

[1] شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزئر، 2014/2015، ص 60-61-62

المحددات الاقتصادية الأساسية لجاذبية الدول بالنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤكدا على الفرق في معدل العائد على رأس المال فيما بين الدول[1]

وتركز هذه الأخيرة على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية التي تؤثر على قرار إقامة الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة نظرا لتأكيد هذه العوامل وارتباطها بتكاليف إقامة الاستثمار وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته والتي من بينها :

_العوامل ذات الصلة بالتكاليف

كالقرب من المواد الأولية والأيدي العاملة انخفاض تكلفة اليد العاملة، ومدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام السلع.

_العوامل التسويقية والسوق

والمتمثلة بدرجة المنافسة في الأسواق وكالات لإعلان معدل نموها أو الرغبة في المحافظة على المتعاملين واحتمالات التسويق الخارجي.

_ الإجراءات الحمائية وضوابط التجارة الخارجية

التعريفة الجمركية، نظام الحصص القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

_ الحوافز والتسهيلات

والتي تمنحها حكومات الدول المضيفة من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذبها. عوامل أخرى ترتبط بالأرباح والمبيعات المتوقعة والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال ومدى توافر الثروات الطبيعية وغير ذلك.[2]

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي : مفاهيم و مرتكزات

[1] عبد الرزاق حمد الجبوري، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص 56-57.

[2] ندى بوشحدان، نور الهدى بن صابر ، المرجع السابق، ص 48-49

لقد أخذ مفهوم التنويع الاقتصادي بعدا واسعا عند الباحثين والأكاديميين في دراستهم المتعددة وتطورت أهميته ليصبح ضرورة ملحة عند الدول التي تشكل أغلب صادراتها موارد باطنية طاقوية تحدد أسعارها حسب السوق العالمية والمعروضة للمخاطر أو انهيار أسعارها.

المطلب الأول: تعريف و الاهداف و الأهمية التنويع الاقتصادي

اولا: تعريف التنويع الاقتصادي

التعريف الأول:

إن التنويع الاقتصادي هو سياسة خفض حجم المخاطر الاقتصادية من خلال تقييم الأصول المتاحة بين عدة ضمانات وإعادة البناء الهيكلي للاقتصاد و ذلك لأنه ضروري للغاية وحتمي للبلد لتقوية وتعزيز الأمن الاقتصادي، حيث يرفع درجة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فيها، فيها ويخلق فرص عمل لعدد أكبر من الأفراد. خصوصا بالنسبة للبلدان ذات العدد المتزايد من السكان. ويركز هذا التعريف على عملية التنويع كحل لتقليل مخاطر الاقتصاد وتعزيز الأمن الاقتصادي وتقسيم الضمانات عند استغلال جميع الأصول المتاحة.[1]

التعريف الثاني:

يعرف التنويع بأنه العملية التي تشير الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج والمخرجات، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي أو تنويع مصادر الإيرادات العامة.[2] .

ثانيا: اهداف التنويع الاقتصادي

يلعب التنويع الاقتصادي دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد، لذلك له مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

* التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة مثل الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية)

[1] حميداتونصر ، مرجع سابق، ص 142

[2] بوجاهم سهيلة، غاوي عبير آليات دعم التنويع الاقتصادي في ذل تغيرات أسعار النفط في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 8 ماي 1945 ، قامة 2016-2017، ص 50.

* تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

* تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وكبر في العملية الاقتصادية و تقليص دور الدولة والسلطات العمومية.[1]

- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:**

يهتم التنويع الاقتصادي في زيارة إنتاجية العمل ورأس المال البشري ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- **توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:**

* زيادة القيمة المضافة وتعزيز التنمية المستدامة.[2]

*الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.

*زيادة أثر التعلم على مستوى القطاعات الأخرى.

*تطوير منتجات أخرى غير المحروقات كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف

*الموارد النفطية أو انخفاضها مورد غير متجدد)

ثالثا: اهمية التنويع الاقتصادي

ويمكن تلخيص اهمية التنويع الاقتصادي بالاتي:

ـ يقلل التنويع الاقتصادي من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد أحادي تشجعه التكنولوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الأجور المرتفعة.

ـ يفتح التنويع في قطاعي التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة كثيرا من الفرص أمام تصدير منتجات جديدة بدلا من تصدير المنتجات ذاتها في صورة أكثر كثافة.[3]

[1] بوجاهم سهيلة، غاوي عبير ، المرجع السابق، ص 56-57

[2] حميداتو نصر، المرجع السابق، ص 146-147

[3] بوجاهم سهيلة، غاوي عبير، المرجع السابق، ص51-52.

ـ يعد تنويع الاقتصاد أساسيا لإيجاد فرص العمل، خصوصا في ظل الارتفاع المتنامي لإعداد الوافدين إلى سوق العمل، ولا يمكن الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام، الذي يعد أكبر مشغل في كثير من الدول العربية، في التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة.

المطلب الثاني: مؤشرات القياس للتنويع الاقتصادي

الفرع الاول: مؤشرات التنويع الاقتصادي بأداء الاقتصاد الكلي:

هناك العديد من المؤشرات لقياس درجة التنوع الاقتصادي، نذكر أهمها:

أولا – معدل ودرجة التغير الهيكلي:

يتم الوصول إلى هذا المؤشر من خلال النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الأولية وبالأخص النفط، مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن نمو أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، وكذلك من خلال قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي حسب كل قطاع ,أي قياس نسبة إسهام القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الاجمالية لكل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي، إذ يعكس تطور هذه النسبة مقدار التغيير الحاصل في هيكل الانتاج ومصادر الدخل الوطني.[1]

ويمكن حساب مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي من خلال الصيغة التالية:[2]

$$r_i = \int \left(\frac{\rho_i}{p_t} \right)^2 \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

حيث أن:

ـ (ri) تمثل نسبة مساهمة القطاع (i) في الناتج المحلي الاجمالي.

ـ (Pi): تمثل الناتج في القطاع(i).

ـ (Pt): تمثل الناتج المحلي الاجمالي في السنة (t).

ثانيا – نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في حجم الصادرات الوطنية : يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة لقياس درجة التنويع الاقتصادي في الاقتصادات النفطية، فكلما زادت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الأولية

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الاسكوا)، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط الأمم المتحدة، نيويورك، 2001 ص 12.

[2] سالم عبد الحسن رسن ومصعب عبد العالي تامر حسين الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003) (2015)، مجلة الاقتصاد الخليجي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد 34 كانون الأول 2017، ص 120.

في مجموع الصادرات الكلية، دل ذلك على ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي، وبالعكس إذا كانت الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة جداً من مجموع الصادرات الكلية فأن هذا يدل على انخفاض

درجة التنويع الاقتصادي وزيادة التركز السلعي) أي الإفراط في الاعتماد على سلعة النفط في[1]

ويمكن توضيح ذلك من خلال الصيغة التالية.[2]

$$RXO = \frac{\sqrt{\Sigma_{i=1}\left(\frac{x_i}{X_i}\right)^2}}{1} \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

حيث أن:

_ (i):عدد السنوات.

_ (RXO): تمثل عدد الصادرات النفطية.

_ (xi): تمثل الصادرات النفطية

_ (Xi): تمثل إجمالي الصادرات.

ثالثا– التوزيع القطاعي للقوى العاملة : تدل الكفاءة في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية وفقاً للإنتاجية والأهمية النسبية على مدى تنويع النشاط الاقتصادي، فكلما كانت تلك القوى موزعة على مختلف القطاعات وبنسب ملائمة دَلَّ ذلك على درجة معينة من التنويع، فالدول النامية أحادية الاقتصاد وخصوصاً النفطية منها تعاني من اختلال في نسبة توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ تستحوذ القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة كالزراعة والخدمات على النسبة الأكبر من تلك القوى، فيما تستقطب القطاعات ذات الانتاجية العالية كالنفط نسبة منخفضة من القوى العاملة على الرغم من ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.[3]

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الاسكوا) مرجع سبق ذكره ، ص 12

[2] سالم عبد الحسن رسن ومصعب عبد العالي ثامر حسين مرجع سبق ذكره، ص 121

[3] سالم عبد الحسن رسن ومصعب عبد العالي ثامر حسين، مرجع سبق ذكره، ص 122 121

ويمكن حساب مساهمة كل قطاع في توظيف الأيدي العاملة وفق الصيغة الآتية:

$$R_i = \sqrt{\left(\frac{L_i}{L_t}\right)^2} \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots (03)$$

حيث:

_ (Ri): تمثل نسبة مساهمة القطاع (i) في الأيدي العاملة؛

_ (Li): تمثل العاملين في القطاع (i)

_ (Lt) تمثل العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية خلال السنة (t).

رابعا – مؤشر درجة أهمية الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي: ويمثل هذا المؤشر الأهمية النسبية للإيرادات من الناتج المحلي الاجمالي، والهدف منه معرفة معالم الاعتماد المتزايد على الخارج، ونعبر عليه بالصيغة التالية:

$$DM = \frac{M_i}{GDP} \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots (04)$$

حيث:

_ (DM): تمثل درجة أهمية الواردات

_ (Mi): تمثل الواردات

_ (GDP) الناتج المحلي الاجمالي

خامسا – تطور نسبة الايرادات غير النفطية الى مجموع ايرادات الحكومة:

يمثل هذا المؤشر تطور الايرادات النفطية كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، أو تطور الايرادات غير النفطية خلال مدة من الزمن، فكلما كانت نسبة الايرادات غير النفطية من اجمالي الإيرادات العامة في ارتفاع، دل ذلك على زيادة درجة التنويع الاقتصادي، والعكس من ذلك عندما تكون هذه النسبة في انخفاض دل ذلك على انعدام درجة التنويع الاقتصادي للدولة. ويمكن التعبير عن هذا المؤشر من خلال الصيغة التالية:

$$Rro = \sqrt{\sum_{i=1}\left(\frac{re}{RE}\right)^2} \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots(05)$$

حيث أن:

_ (Rro) : تمثل نسبة الإيرادات النفطية؛

- (re): تمثل الإيرادات النفطية

- (RE): إجمالي الإيرادات الحكومية

سادسا – نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي:

$$s_j = \frac{\sum_{i=1}\left|h_{ij} - h_j\right|}{2} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(06)$$

يشكل ارتفاع الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مؤشرا هاماً لقياس درجة التنويع الاقتصادي، ويستدل على هذا المؤشر من خلال النسب أدناه:

_ تطور نسبة مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ويعكس نمو مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي زيادة درجة تنويع الاقتصاد وتطوره.

_ نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في التراكم الاجمالي لرأس المال الثابت، فكلما زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في هذا التراكم كلما دل ذلك على تنويع الاقتصاد واستغلاله لموارده بكفاءة.

_ توزيع ملكية الاصول بين القطاعين الخاص والعام، فزيادة حصة القطاع الخاص من الملكية تعني زيادة أهميته بالنشاط الاقتصادي الكلي بالتالي زيادة تنويع الاقتصاد.[1]

الفرع الثاني: مؤشرات تتعلق بتنويع وتركيز الصادرات السلعية

[1] مروة خضير سلمان مرجع سبق ذكره، ص 17

تستطيع التمييز بين ثلاث انواع من مؤشرات التنويع نبينها كما يلي:

اولا: مؤشر التنويع(Diversitication Index):

ويعرف بمؤشر الأونكتاد (UNCTAD)، والذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية الدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين الصفر والواحد بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.[1]

حيث:

_ (hij): تمثل حصة السلعة (i) من جملة صادرات أو واردات البلد (j).

_ (hi): حصة السلعة (i) من جملة صادرات أو واردات العالم.

ويقيس هذا المؤشر نصيب السلعة (i) من إجمالي الصادرات

ثانيا – مؤشر التركز(Concentration Index)

مؤشر جيني Gini Coefficient[2] : ويعد مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، و يعرف بنسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وقطر المثلث (AB) ، ومساحة مثلث قائم الزاوية (ABC).

الشكل رقم(02): مؤشر جيني

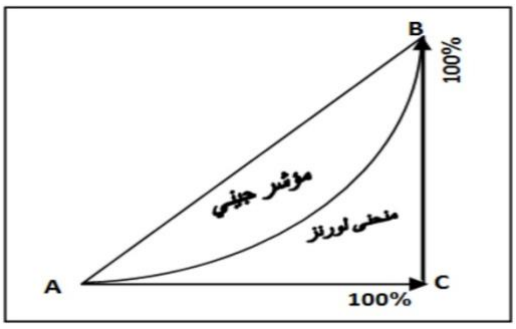

هناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني منها:

Xk:التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي

[1] التقرير الاقتصادي العربي 2009، ص 146

[2] ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلس النشر العلمي، المجلد 18 ، العدد 02 ، جامعة الكويت، ص 211-212

الاجمالي) الذي يمثل المحور الأفقي

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1})$$

Yk :التكرار التجميعي النسبي التصاعدي الذي يمثل على المحور الرأسي (عدد القطاعات)

N:عدد القطاعات

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (0) الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة، والواحد الصحيح (1) الذي يمثل عدم المساواة التامة، وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن (0.7) ، وعالية إذا تراوحت قيمة المؤشر بين (0_ 0.7)، ومتوسطة إذا تراوحت بين (0.35_0.5)، وضعيفة إذا انخفضت عن (0.35).

ب – مؤشر انتروبي (Entropy Index) :

توصل كل من (Smith) و (Gibson) عام 1988 إلى مؤشر Entropy لقياس التنويع الاقتصادي والتركيز القطاعي، عن طريق مقارنة توزيع الأيدي العاملة أو توليد الدخل بين مختلف الصناعات، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة الآتية:

$$\mathbf{EI} = \sum_{i=1}^{n} si \ \mathrm{Ln}\left(\frac{1}{si}\right) = -\sum_{i=1}^{n} Si \ Ln(Si) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(08)$$

حيث:

_ (Si) تعني حصة الصناعة من التشغيل

في النشاط الاقتصادي.

_ كلما ارتفعت قيمة المؤشر (EI) دل ذلك على تنويع كبير نسبياً.

_ في حين يشير انخفاض قيمة المؤشر (E) إلى ارتفاع نسبة التركيز (التخصص)، أي انخفاض التنويع وإذا كانت قيمة المؤشر في حدها الأدنى فإنّ هذا يعني أنّ التخصص في أعلى حد له انعدام التنويع).

_وإذا كان المؤشر متكافئاً فإنّ هذا يشير إلى المساواة في توزيع اليد العاملة بين جميع القطاعات، أي أن التنويع تام.

ج – مؤشر اوكايف (Ogive Index): يشير هذا المؤشر إلى توزيع التشغيل بين القطاعات الاقتصادية ويأخذ الصيغة التالية:

$$OI= \sum_{i=1}^{n} \frac{\left(si-\frac{1}{n}\right)^{\wedge}2}{\frac{1}{n}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(09)$$

_ (n) هي عدد القطاعات في الاقتصاد.

_ (si): هو حصة التشغيل، أي نصيب النشاط الاقتصادي القطاعي من التشغيل.

- إذا كان المؤشر (OI) مساوياً للواحد، فإنه يدل على زيادة التنويع الاقتصادي؛
- إذا كان المؤشر (OI) مساوياً للصفر، فإن هذا يعني أن التنويع الاقتصادي تام.
- يتحقق التوزيع العادل عندما تساوي حصة التشغيل(si) مقلوب عدد القطاعات (n)، أي: (si=1/n)، وهذ يعني أن حصة كل قطاع من اليد العاملة مثالية.
- يدل ارتفاع قيمة المؤشر (OI) على عدم المساواة في توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات المختلفة.[1]

د_ معامل هرفنال_ هيرشمان(HERFINDAL–HIRSHMAN)

ويعتبر من أكثر المؤشرات شيوعاً في قياس التنويع الاقتصادي، والذي يعتمد على قياس التركيب الهيكلي تارة والتركيب البنيوي تارة أخرى، وحسب المتغيرات المعتمدة في الدراسة، ويطبق هذا المعامل بشكل واسع لقياس التنويع، إذ صمم أصلاً لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بصورة كبيرة من قبل المحاكم الامريكية سابقا لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو في قطاع معين كما استخدم من قبل منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى درجة التنويع في قطاع التصدير[2] ، ويعكس مؤشر هيرشمان درجة اعتماد صادرات دولة على عدد قليل من المنتجات (التركيز) أو على فئة محدودة من الشركاء التجاريين (تنويع الأسواق. كما يبين مدى اختلاف وتنوع أو تشابه هيكل الصادرات فيها عن هيكل صادرات العالم. بمعنى أنه يقيس نسبة انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة ما في إجمالي صادرتها عن حصة الصادرات العالمية من تلك السلع في الصادرات على مستوى العالم. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0,1) ، بحيث كلما اقترب من (1) كلما قلت درجة تنوع الصادرات

[1] مايح شبيب الشمري وأحمد عبد الرزاق عبد الرضا، ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط العدد 24 ، 2016، ص 07

[2] ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، مرجع سبق ذكره، ص 09

وتصبح أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية لكونها تقتصر على عدد قليل من المنتجات أو على عدد محدود من أسواق التصدير .

بالرغم من أهمية مؤشر هيرفندال – هيرشمانو كونه يصدر عن الأونكتاد ويحسب من قاعدة بيانات واسعة حول الصادرات حسب الدول والسلع ولسلسلة زمنية ممتدة. لا أنه في الواقع يثير عدة إشكالات في دلالته، حيث يعتمد قياسه على الوزن النسبي للمنتجات في إجمالي الصادرات، ومن ثم يعتبر الاقتصاد أكثر تنوعا عند اعتماد صادراته على عدد كبير من السلع، ويعتبر أكثر تركزا عندما يمثل منتج أو بعض المنتجات نسبة كبيرة من صادراته. وبالنظر لطريقة حسابه (شكل تربيعي، فهو يرجح بشكل كبير المنتجات التي تمثل جزءا هاما من اجمالي الصادرات، وبخاصة الصادرات الرئيسية. ونتيجة لذلك يكون المؤشر أقل تأثرا بظهور منتجات جديدة ضمن الصادرات، وبالتالي لن ينخفض أو يتحسن المؤشر بشكل كبير إلا إذا كان لهذه المنتجات حصة كبيرة من إجمالي الصادرات. بالإضافة إلى ذلك، لا يوفر هذا المؤشر معلومات عن نوعية الصادرات (ولية، مصنعة، إعادة تصدير ...)، ولا عن محتواها التكنولوجي والتقني، وبالتالي لا يمكن من تحليل ديناميكية أو جودة هذه الصادرات.[1]

ويعرف معامل هيرفندالهيرشمان بالصيغة الرياضية التالية:[2]

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_i}{x}\right)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث:

_ (xi) الناتج المحلي في القطاع (i).

_ (x) اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

_ (n) عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الواحد الصحيح والصفر ، أي ($0 \leq H \geq 1$)، فإذا كانت:

*($H=1$): فإن التنويع يكون معدوماً، وهي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد مرتكزا على نشاط واحد ف

*($H=0$): فإن ذلك يدل على وجود تنوع تام في الاقتصاد.

وعليه فإن القيم المنخفضة لمعامل هر فندال هيرشمان تدل على القدرة العالية للاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على العدد الأكبر من القطاعات الاقتصادية، وعلى العكس من ذلك في حالة القيم المرتفعة للمعامل.

[1] تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الاصدار الثالث 2018، ص 82

[2] ممدوح عوض الخطيب التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، مرجع سبق ذكره، ص 09

ثالثا – قياس التنويع في إطار دلالات الهامش المكثف ونظيره الموسع للصادرات العربية:[1] قد تشير بعض المؤشرات إلى تنويع متمر لصادرات بعض الاقتصادات العربية، لكنها لا تحدد مصدر هذا التنويع وهل يتعلق الأمر بتصدير منتجات جديدة أو بتسويق منتجات نحو شركاء تجاريين جدد، أو بكلا الأمرين معا.

وقد قام صندوق النقد الدولي بتطوير منهجية حديثة لقياس التنويع وتحديد مصادره، وذلك من خلال قاعدة بيانات ممتدة لكافة دول العالم، وتم قياس وتقييم التنويع في الصادرات، استنادا لمؤشرين فرعيين أساسيين، وهما :

- "**التنويع الموسع للصادرات**" (**Extensive export diversification**): حيث يعكس الزيادة في عدد منتجات التصدير أو في عدد الشركاء التجاريين. وذلك استنادا إلى قياس أربعة مؤشرات فرعية ترصد الزيادة في التغير في الصادرات المرتبط بطبيعة المنتجات، أو الأسواق، أو كليهما. بمعنى قياس:

_ إدخال منتجات جديدة إلى أسواق جديدة (المؤشر الرابع)؛

_ إدخال منتجات جديدة إلى الأسواق القائمة (المؤشر الخامس)؛

_ نفاذ المنتجات القائمة إلى أسواق جديدة (المؤشر السادس)؛

_ تنويع المنتجات القائمة في الأسواق القائمة (المؤشر السابع).

-" التنويع المكثف للصادرات" (Intensive export diversification): فهو يرصد تطور حصصصادرات المنتجات أو الشركاء التجاريين. وذلك استنادا إلى قياس ثلاثة مؤشرات فرعية تتعلق برصد المنتجات القائمة على الاسواق:

_ هل عرفت ارتفاعا (المؤشر الاول)؛

_ هل عرفت انخفاضا المؤشر الثاني)؛

_ هل عرفت انقراضا وتوقفا المؤشر الثالث).

كلما كانت قيمة هذه المؤشرات منخفضة كلما دل ذلك على تنويع أعلى. ويعتبر بلد ما أقل تنوعا عندما تكون عائدات صادراته ترتكز على عدد قليل من القطاعات أو عدد محدود من الشركاء التجاريين هذا بالرغم من كونه قد يصدر الكثير من السلع المختلفة أو يتاجر مع العديد من الدول.

[1] تقرير التنمية العربية، الاصدار الثالث 2018 ، مرجع سبق ذكره، ص 88،91

المبحث الثالث: الادبيات التطبيقية حول الاستثمار الاجنبي المباشر و التنويع الاقتصادي

بذلت الجزائر جهودا كبيرة من أجل تنويع مصادر دخلها ، و التخلص من أحادية الاقتصاد، عن طريق تبني خطط للتنمية منذ بداية القرن الواحد والعشرين إلى يومنا هذا، هدفها تنويع الاقتصاد و تحسين معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية مناخ الاستثمار

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وإلى الفرص الاستثمارية. وهناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري، يمكننا الاشارة إلى بعضها كما يأتي:

الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار

يقصد بالمناخ الاستثماري "مجموعة من الأطر المؤسسية والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في القرارات الاستثمارية وبكون تأثيرها إيجابيا أو سلبيا في المشروع الاستثماري"[1]. وفي تعريف آخر هو مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا[2]

ويعرفه محمد عاطف بأنه "مجمل الأوضاع القانونية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار".[3]

الفرع الثاني: خصائص مناخ الاستثمار

إن جودة مناخ الاستثمار لا تعني فقط تحقيق الارباح للشركات، لكنها تعني تحسين النواتج للمجتمع ككل ومنه فلمناخ الاستثمار عدة مميزات نذكرها كالاتي:

أولا – ليس مفهوما مطلقا أو ثابتا أي هو مفهوم نسبي : فهو يمثل المقارنة بين أوضاع دولة ما وبين الأوضاع السائدة في الدول الأخرى. فالعالم المعاصر قد أصبح – إلى حد بعيد – عالما مفتوحا والمستثمر في أي مكان ليس مضطرا إلى الاستثمار في مكان أو دولة بعينها وإنما أمامه العالم علي اتساعه للاستثمار فيه. ولذلك فقد تكون دولة

[1] شقيري نوري موسى، أحمد عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقديم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، 2009، ص 48

[2] قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها فيالتنمية، جامعة الأغواط الجزائر ، أفريل 2002، ص 154

[3] محمد عاطف ضمانات الاستثمار في البلاد العربية، مطبع العمرانية، القاهرة، 1997 ص 54

جاذبة للاستثمار في فترة معينة فإذا بها تصبح غير ذلك في وقت لاحق لأن الدول الأخرى المنافسة تقدم ظروفا أفضل. كذلك فإن سرعة التطورات التكنولوجية وما ارتبط به من تطور في ظروف الانتاج والتسويق يستدعي بدوره تطويرا مقابلا في البيئة الاقتصادية المناسبة للاستثمار . وهكذا يتضح أن مناخ الاستثمار هو أمر ديناميكي متطور.

ثانيا – يرتبط إلى حد بعيد باقتصاد السوق، وتزداد أهميته في ظروف الانفتاح الاقتصادي العالمي:

عندما ساد اقتصاد الأوامر مع اقتصاديات الدولة والقطاع العام، كانت قرارات الاستثمار قرارات سياسية بالدرجة الأولي. وليس الأمر كذلك مع اقتصاد السوق، فالاستثمار في هذا الاقتصاد يصبح إلى حد بعيد مجموعة من القرارات الفردية التي تخذها المستثمرون الأفراد. وهؤلاء يجدون أنفسهم أمام فرص متنوعة للاستثمار في مختلف الدول، ولذلك يصبح المناخ المناسب للاستثمار أمرا حاسما. وعندما يتعلق الأمر بالأفراد فلا ينبغي أن لا ننسى أن الأفراد يتأثرون كثيرا بما يقال ويشاع في مختلف الأوساط المالية، ولذلك فليس غريبا ان يصبح الانطباع (Perception) عن مناخ الاستثمار هو العامل الأكثر تأثيرا.

فالمستثمرون يتأثرون عادة بما ينشر أو يذاع عن المناخ الاستثماري في دولة ما، ربما أكثر من معرفتهم بحقيقة الأوضاع. ومن هنا جاء تعبير غريزة القطيع (Heer instinct) عند المستثمرين.

يأتي هذا الاهتمام بمناخ الاستثمار باعتباره عنصرا أساسيا لنجاح سياسات التنمية تأكيدا لهذا التحول في النظرة إلى التنمية الاقتصادية . فمناخ الاستثمار ليس شيئا ماديا يمكن أن تلمسه، بل هو تعبير عن منظومة متكاملة من الإجراءات والسياسات والمؤسسات التي تخلق بيئة أو مجموعة من الشروط والأوضاع المساعدة علي حفز المستثمرين من وطنيين وأجانب على القيام بالاستثمار في مكان معين. والعنصر الرئيسي في كل ذلك هو خلق الانطباع لدي المستثمرين بجدوى الاستثمار من حيث الأمان و العائد.[1]

الفرع الثالث : دور السياسات والسلوكيات الحكومية في تحديد شكل مناخ الاستثمار

تحدد السياسات والسلوكيات الحكومية شكل الفرص والحوافز التي تواجه الشركات، من خلال تأثيرها على التكاليف، المخاطر، والعوائق أمام المنافسة. ونوضحها كما يلي:[2]

[1] جريدة الأهرام الالكترونية، قضايا وآراء حازم الببلاوي، مناخ الاستثمار والقوانين الاستثنائية، تاريخ الاطلاع: 19-04-2024 على الساعة 16:58
http://www.ahram org.eg/Archive/2005/1/30/OPIN1.HTM

[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2005 تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، 2005، ص ص 01-04

أولا – التكاليف :

تعتبر الأجور والمواد الخام وما شابهم تكاليف طبيعية لأي نشاط تجاري، ولكن توجد تكاليف كثيرة تنتج بصورة مباشرة جدا عن السياسات والسلوكيات الحكومية، وتعتبر الضرائب أوضح الأمثلة الدالة على ذلك، غير أن للحكومات دورا هاما في معالجة إخفاقات السوق، وإتاحة السلع العامة، وكذلك مساندة اتاحة البنية الاساسية، ولذا فإن نقاط ضعف لأداء الحكومي المتعلق بهذه الأدوار يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في التكاليف المترتبة على الشركات وهذا ما يفقد فرص الاستثمار الربح المأمول .

ثانيا – المخاطر :

تعتبر العديد من المخاطر النسبة الشركات المستثمرة جزءا عاديا من الاستثمار، وينبغي عليها أن تتحمله، بما في ذلك غموض الاستجابات من جانب العملاء والمنافسين، بيد أن على الحكومات أن تجد بيئة آمنة ومستقرة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية. فغموض السياسات وعدم استقرار الاقتصاد الكلي واللوائح التنظيمية العشوائية، أمور يمكن أيضا أن تؤدي جميعا إلى حجب الفرص وتفويض الحوافز الدافعة للإستثمار، ويتضح من استقصاءات، البنك الدولي أن المخاطر المرتبطة بالسياسات تهيمن على المخاوف من مناخ الاستثمار في البلدان النامية.

ثالثا – العوائق أمام المنافسة:

تفضل الشركات عادة عدم الدخول في سياقات المنافسة المحمومة، لكن العوائق أمام المنافسة والتي تعود بالفائدة على بعض الشركات تحرم شركات أخرى من الاستفادة من الفرص، وترفع التكاليف التي تتكبدها الشركات الاخرى والمستهلكون، كما أن العوائق قد تقلل من حوافز الشركات التي تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات انتاجيتها.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس مناخ الاستثمار

هناك العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الاعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للإستثمر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ويلاحظ المتتبع أن هناك العديد من المؤشرات المتزايدة والتي لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة الكاملة، ولا تخلو من الأخطاء، لكنها حتما تعتبر من الوسائل والأدوات التي تساعد وتشجع على اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، فقد أثبتت العديد من الدراسات أن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته حسب هذه المؤشرات وبين ما يجتذبه من استثمار أجنبي مباشر.

الفرع الأول: المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار

أولا: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

يصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ سنة 2001، ويهدف هذا المؤشر إلى معرفة مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وإيجاد وظائف في سوق العمل. وقد طورت الأونكتاد هذا المؤشر في تقاريرها التالية، حيث اعتمد تقرير الامم المتحدة في قياس أداء الدول في مجال جذب الاستثمارات الاجنبي المباشرة على مؤشرين:

أ مؤشر الاداء: ويشير إلى مدى نجاح اقتصادها في جذب الاستثمارات الاجنبي المباشرة، ويقيس خصة البلد من الاستثمار الاجنبي الوارد عالمي إلى حصة البلد من الناتج المحلي الاجمالي للعالم، ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير لعوامل الموسمية. ونكتبه كالتالي:

$$\text{مؤشر الأداء} = \frac{\text{(حصة البلد من تدفقات الأجنبية/ تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عالميا)}}{\text{(حصة لناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)}}$$

وحصول الدولة على معدل واحد صحيح أو أكثر يعني أن قوة البلد الاقتصادية منسجمة مع قدرتها على جذب الاستثمارات. وعلى العكس من ذلك، إذا كان المعدل دون الواحد، يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب – مؤشر الإمكانات: ويقيس الامكانات لاقتصادية المستقبلية للدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية ويستند هذا المؤشر إلى مجموعة من المكونات لقياس إمكانات الدولة، وهي:

- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي؛
- متوسط دخل الفرد؛
- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- عدد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة، حجم استهلاك الطاقة؛
- نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير لدخل الوطني؛
- نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان

- التصنيف السيادي للدولة.

ومؤشر الإمكانات الذي يتراوح بين الصفر والواحد يحتسب كما يلي:

مؤشر الامكانات= (قيمة المتغير في البلد وأدنى قيمة للمتغير)

(الفرق بين اعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير)

ومن مقارنة وضع الدولة وفقا لمؤشري الأداء والامكانات يتم تصنيفها ضمن إحدى المجموعات الأربع التالية :

1 _ **مجموعة الدول السباقة** : وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع؛

2 – **مجموعة الدول الأعلى من الامكانات**: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض

3_مجموعة الدول الأقل من الامكانات: وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع

4 – **مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض**: وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض

ثانيا – مؤشر التنافسية العالمية: يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وبعد أداة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار وتأثيرها في الأوضاع التنافسية العالمية، وأداة تفحص نقاط القوة ومواطن الضعف في بيئة الأعمال.

ثالثا مؤشر سهولة أداء الأعمال: يصدر مؤشر سهولة أداء الأعمال سنويا عن تقرير البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وذلك منذ سنة 2003 ، ويهتم بقياس مدى تأثير مختلف القوانين والاجراءات الحكومية في الاوضاع الاقتصادية، وبدوره يتكون من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تشتمل على: بدء المشروع التعامل مع التراخيص، توظيف العمال، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود وإغلاق المشروع.

يعد هذا التقرير الذي يغطي (189) دولة، أحد الوسـائل الاستشهادية في تقييم مدى تأثير الأنظمة والإجراءات المتصلة بأنشطة الأعمال في أي دولة على التنمية الاقتصادية في تلك الدولة كونه يحدد معايير موضوعية لممارسة الأعمال، ويقيس مدى فاعليتها. وتتبع أهمية هذا التقرير كونه يشكل حافزا لكل الدول للإسراع في إجراء الإصلاحات الاقتصادية؛ ما ينعكس على انتعاش الاقتصاد العالمي من جهة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بما يعقده من مقارنات بين الدول التي يشملها التقرير. ويستند مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى جهود أكثر من

6700 خبير محلي، منهم مستشارو أعمال، واقتصاديون ومسؤولون حكوميون، ومحامون، ومحاسبون، وأكاديميون بارزون من جميع أنحاء العالم.

رابعا – مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا عن معهد هيرتاج بالاشتراك مع صحيفة وول ستريت جورنال (The Wall Street Journal منذ عام 1995، ويعتمد هذا المؤشر على اختبار 50 متغيرا اقتصاديا مدرجة في 10 مجموعات تشمل ما يلي: (السياسات التجارية، العبء المالي للحكومة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والاسعار ، حقوق الملكية أنشطة السوق الموازية، التشريعات والاجراءات)

تمنح هذه المكونات أوزانا متساوية فيما بينها، ويحسب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية كما يلي:

_ الفئة الأولى من 1 إلى 1.95 تدل على حرية اقتصادية كاملة؛

_ الفئة الثانية : من 2 إلى 2.95 تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛

_ الفئة الثالثة من 3 إلى 3.95 تدل على ضعف الحرية الاقتصادية؛

_ الفئة الرابعة : من 4 إلى 5 تدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

الفرع الثاني: تقييم تهيئة مناخ الاستثمار حسب مؤشرات قياس المخاطر القطرية

أولا – المؤشر المركب للمخاطر القطرية: بصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهريا عن مجموعة (PRS) GROUP الدليل الدولي للمخاطر القطرية (منذ عام 1980)، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس المخاطر الكلية مالية، سياسية واقتصادية المرتبطة بالاستثمار.

ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فردية هي:

_ مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50 % من المؤشر المركب.

_ مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية بنسبة 25%

_ مؤشر تقويم المخاطر المالية بنسبة 25%.

ويشير دليل المؤشر إلى خمس (05) مجموعات، وذلك بحسب درجة المخاطرة على الشكل التالي:

من صفر إلى 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛

من 50.5 إلى 59.9 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة

من 60.0 إلى 60.9 نقطة درجة مخاطرة معتدلة؛

من 70.0 إلى 79.9 نقطة درجة مخاطرة منخفضة؛

من 80.0 إلى 100.0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا.

إن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر، في حين ترتفع درجة المخاطرة في حالة انخفاض قيمة المؤشر.

ثانيا – مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يصدر منذ سنة 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس)، ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية[1] ، ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية:

_ مخاطر نقص العملة الصعبة

_ قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية

_ مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة

_ مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي

_ المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.

وصنف دليل المؤشر الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما[2]:

أ – درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربعة مستويات:

A1: البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكان بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005 ، الكويت، 2005، ص 67

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003 ، الكويت، 2003، ص -80-79

A2: احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1.

A3: بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا إلى أن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكان عدم القدرة على السداد.

A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حلا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك، فإن إمكان عدم السداد يبقى مقبولاً جدا.

ب – درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات:

A:يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر في سجل السداد السيء أصلا.

C:قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

D:ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

مناقشة الدراسات السابقة تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يلعب دوراً هاماً في تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر، ولكن النتائج تبقى متباينة بسبب عدة عوامل مثل السياسات الحكومية والبنية التحتية والظروف الاقتصادية العالمية. ومع ذلك، تبدو الدراسة الحالية مميزة بتحليلها للفترة الزمنية الطويلة من عام 1995 إلى 2023، مما يسمح بفهم أفضل لتطورات الاستثمار الأجنبي وتأثيره على التنويع الاقتصادي على المدى الطويل. كما قد توفر الدراسة الحالية تحليلًا أعمق للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي والقطاعات

الاقتصادية المختلفة في الجزائر، مما يسهم في فهم أفضل للتأثير الفعلي للاستثمار الأجنبي على التنويع الاقتصادي في البلاد.

اولا:الدراسات السابقة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر :

1. قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2018

– هذه الدراسة استخدمت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لقياس الأثر.

– النتائج الرئيسية تشير إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي[1].

– كما أشارت إلى عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي.

2.تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائردراسة 1990–2017:

– توضح هذه الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي خلال الفترة من 1990 إلى 2020

– أظهرت النتائج أيضًا تأثيرًا سلبيًا لمعدلات التضخم على النمو الاقتصادي.

–يُفضل تهيئة الظروف الملائمة لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[2].

3:تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2020

–توضح هذه الدراسة أن الجزائر تعاني من نقص في حجم التدفقات الاستثمارية بكل أنواعها.

–يُوصى بتطبيق سياسات تنموية واضحة وإستراتيجية قطاعية ملائمة، مع توفير مناخ استثماري أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبي[3]

ثانيا: الدراسة الحالية التي تمتد من 1995 إلى 2023 تقدم تحليلًا شاملًا لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر:

. تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأثر الكمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي على معدلات النمو الاقتصادي وتحديد العوامل التي تعزز أو تعيق هذا التأثير.

****النتائج الرئيسية****:

– توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

[1]ميلود بوعبيد، جامعة الحاج لخضر– باتنة،1, مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية المجلد،41 العدد،03: السنة،2020/06/29

[2]مسعودي عبد الكريم .دربال فاطمة الزهراء . بن حدو امنة , دراسة قياسية باستخدام منوذجARDL تاريخ النشر: 06/06/2022

[3]بشير هارون مجلة العلوم الاجتماعيةوالإنسانية، جامعة باتنة1 الملجلد22. العدد 01 (جوان، 2021م)

– سجل الاستثمار الأجنبي المباشر زيادات متتالية خلال فترة الدراسة، وفي المقابل، سجل النمو الاقتصادي تزايدًا واضحًا.

التحديات والمحددات:

– تشير الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا تزال ضعيفة مقارنة بالبلدان الأخرى.

– تم التوصل أيضًا إلى عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة.

التوصيات:

- توفير المناخ الملائم لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال حوافز اقتصادية وحماية قانونية.

ما يميز الدراسة الحالية:

– تغطية فترة زمنية طويلة تمتد لأكثر من عقدين، مما يوفر فهمًا أعمق للتغيرات الاقتصادية على مر الزمن.

– تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بمنهجية قياسية حديثة تعتمد على بيانات سنوية.

خلاصة الفصل

في الفصل الافتتاحي من هذه الدراسة، قمنا بمراجعة شاملة للأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي. تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة لنقل رأس المال والخبرات الدولية، والتنويع الاقتصادي، كاستراتيجية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو.

تناولنا أيضًا مجموعة من الدراسات السابقة التي ألقت الضوء على تجارب متنوعة ونتائج مختلفة في سياقات اقتصادية متعددة، مما ساعد في تشكيل فهم معمق للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي. هذه الدراسات السابقة قدمت أساسًا نظريًا وتجريبيًا يساهم في توجيه الدراسة الحالية.

أخيرًا، تطرقنا إلى الدراسة الحالية التي تهدف إلى استكشاف وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2023. تسعى هذه الدراسة إلى ملء الفجوات المعرفية في الأدبيات السابقة وتقديم رؤى جديدة حول السياسات والممارسات التي يمكن أن تعزز من فعالية الاستثمار الأجنبي كمحرك للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

من خلال هذا الفصل، نضع الأساس للتحقيقات اللاحقة ونقدم إطارًا نظريًا يساعد في توجيه البحث وتحليل البيانات بطريقة منهجية ومنظمة.

الفصل الثاني:

الاستثمارالاجنبي والتنويع الاقتصادي في الجزائر 2023-1995

تمهيد للفصل:

بين عامي 1995 و2023، بذلت الجزائر جهوداً لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع الاقتصاد. بدأ ذلك بإصدار قانون الاستثمار في 1993 وتعديله لاحقاً لتحسين بيئة الاستثمار، متضمناً حوافز ضريبية وتسهيلات جمركية. رغم هذه الجهود، واجهت الجزائر تحديات مثل البيروقراطية وعدم الاستقرار السياسي، واعتمادها الكبير على النفط والغاز. ومع تزايد الوعي بأهمية التنويع، ركزت الجزائر على تطوير قطاعات مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، والتكنولوجيا، وتحسين البنية التحتية وبيئة الأعمال لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

في الفترة الأخيرة، بدأت الجزائر تركز بشكل أكبر على الابتكار وريادة الأعمال وتشجيع الشركات الناشئة كجزء من استراتيجيتها لتحقيق التنويع الاقتصادي. ومع استمرار تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، من المتوقع أن تستمر الجزائر في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة في المستقبللتعرض في هذا الفصل:

المبحث الأول : الأداء الاقتصادي للجزائر

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار وجهود التنويع الاقتصادي في الجزائر 2015 2023

المبحث الثالث : العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي في الجزائر 1995 2023

المبحث الأول : الأداء الاقتصادي للجزائر : نظرة عامة

خلال الفترة من 1995 إلى 2023، شهدت الجزائر تحديات اقتصادية نتيجة لتقلبات أسعار النفط وتوترات سياسية، ورغم بعض التحسن في النمو الاقتصادي وتقليل معدلات البطالة، لا تزال هناك حاجة لتنويع الاقتصاد وتحسين بيئة الاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الاول: التقييم وفق المقومات الاقتصادية

تكمن مؤشرات قياس مناخ الاستثمار وفق المقومات الاقتصادية في مؤشر اداء وامكانيات القطر ومؤشر ضمان جاذبيه الاستثمار نبينهما كما يلي:

الفرع الاول: التقييم وفق مؤشر اداء وامكانيات القطر في جذب الاستثمار

بناء على تقاطع مؤشري أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، ومن خلال بيانات الجدول رقم (1-2) أدناه نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 75 عالميا في مؤشر الاداء في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2002)، لتتدهور إلى الرتبة 128 عالميا سنة 2007 ثم تتحسن، لتحتل الرتبة 82 عالميا سنة 2009. أما بخصوص مؤشر الامكانيات فنلاحظ تحسن مستمر خلال الفترة (2000-2009)، فمن الرتبة 9 عالميا سنة 2000 ، إلى الرتبة 77 سنة 2009 مقارنة بالمرتبة 66 سنة 2005، مما يعني عموما أن هناك انخفاض في الاداء الأقل من الامكانيات.

الجدول رقم(04)وضع الجزائر في مؤشر الاداء و الإمكانيات في فترة 2000-2009

البلد		ترتيب المؤشر عالميا					
		2002-2000	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	مؤشر الاداء	75	118	117	128	115	82
	مؤشر الامكانيات	94	66	67	69	71	77

المصدر: إعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لاعداد سنوات مختلفة

الفرع الثاني: التقييم وفق مؤشر ضمان جاذبيه الاستثمار

خلال الفترة 2013-2016 ارتفعت قيمة الجزائر في المؤشر العام للجاذبية من 24.1 سنة 2013 إلى 34.2 سنة 2016، ومع ذلك فقد تراجعت في ترتيبها من الرتبة 82 سنة 2013 إلى الرتبة 87 سنة 2016

الجدول رقم (05): أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الفترة 2013–2016

البلد		ترتيب المؤشر عالميا			
		2013	2014	2015	2016
الجزائر	القيمة	24.1	32.2	33.9	34.2
	الترتيب	82	85	87	87

المصدر: من إعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لاعداد مختلفة

المطلب الثاني: تقييم بيئة أداء الأعمال

ويتم تقييم بيئة اداء الاعمال مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وذلك منذ سنة 2003، ويهتم بقياس مدى تأثير مختلف القوانين والإجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية.

الفرع الاول: التقييم وفق مؤشر سهولة أداى الاعمال

استنادا إلى بيانات الجدول رقم (3–2) أدناه، والتقرير الأخير للبنك الدولي لسنة 2015، واصلت الجزائر تراجعها في هذا المؤشر إلى المرتبة 154 في سنة 2015 من أصل 189 دولة، بعدما كانت تحتل المرتبة 143 سنة 2011 ، والمرتبة 132 سنة 2009، ما يبين أن الجزائر ما زالت غير قادرة على إصلاح مناخها الاستثماري. ومن خلال استقرائنا للمؤشرات الفرعية العشرة المكونة لهذا المؤشر، نلاحظ أن هناك تراجعا في مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع حيث تتطلب المرحلة 13 إجراء إلزاميا و 14 وثيقة بمعدل 22 يوما لكل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب 17 وثيقة وإجراء؛ لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 127 من خلال آخر تصنيف للتقرير . واحتلت الجزائر المرتبة 157 في تسوية الملكية، كما جاءت في الرتبة 171 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم مرونة القوانين في هذا المجال، وهو ما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر، ويلاحظ عدم تمتع المستثمر بحماية أفضل حيث يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم. رغم إقدام الجزائر على خفض الضغط الجبائي. ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا، فقد حلت الجزائر في المرتبة 176 في مجال الضرائب والرسوم والمرتبة 97 فيما يخص مرحلة التصفية.

الجدول رقم (06)وضع الجزائر في مؤشر بيئة الاعمال في فترة 2007–2016

البلد	2007	2009	2010	2012	2014	2015	2016
الجزائر	125	136	136	136	153	145	

المصدر: من إعتماد على بيانات موقع اطلس بيانات العالم: htpp:// ar.knoema.com/atlas تاريخ الاطلاع 2024/02/14

الفرع الثاني: التقييم وفق مؤشر التنافسية العالمية

من الجدول رقم (06) أدناه، وعلى ما ورد في تقرير التنافسية العالمي لعام 2016 2017 أن تنافسية الاقتصاد الجزائري لهذه الفترة عرفت تقدما بمرتبة واحدة لتصل إلى المرتبة 86 عالميا من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 87 خلال الفترة 2015-2016، ويرجع تحسن الأداء في مؤشر التنافسية العالمي للجزائر إلى تحسن بعض المعايير التي لها علاقة مباشرة بمناخ الاستثمار ونشاطات المستثمرين، والى المرحلة لانتقالية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية إلى الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، وكذلك من خلال محاولة الابقاء على حالة الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وحجم السوق.

الجدول رقم (07): وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية في فترة 2005-2017

البلد		ترتيب المؤشر عالميا								
		2005	2006	2007	2009	2010	-2012 2013	- 2014 2015	-2015 2016	-2016 2017
الجزائر	القيمة	/	3.98	3.91	3.95	3.96	3.80	4.00	3.98	4.07
	الترتيب	76	29	/	99	85	97	79	87	86

المصدر: من إعتماد على بيانات موقع اطلس العالم: htpp:// ar.knoema.com/atlas تاريخ الاطلاع 2024/02/14

المطلب الثالث: تقييم سياسات الاستثمار

سوف نستخدم 03 مؤشرات لتقييم سياسات الاستثمار في الجزائر هما: المؤشر المركب للمخاطر القطرية؛ مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية. مؤشر مدركات الفساد، مؤشر الحرية الاقتصادية.

الفرع الاول: التقييم وفق مؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهريا عن مجموعة (PRS GROUP الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 ، ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر الكلية مالية، سياسية واقتصادية المرتبطة بالاستثمار. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50% من المؤشر المرتب؛ ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية بنسبة 25%؛ ومؤشر تقويم المخاطر المالية بنسبة 25%. وعليه، فإن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حالة انخفاض قيمة المؤشر

من خلال الجدول رقم (5-2) أعلاه، نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة خلال الفترة 2002 إلى 2015، ما يدل على تحسن وضعية الجزائر من حيث تحسين مناخ الاستثمار

الجدول رقم (08): وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية في فترة 2002-2015

البلد		درجة المخاطرة									
		2002	2003	2004	2005	2009	2010	2011	2013	2014	2015
الجزائر	القيمة	63.8	65.8	75.5	70.8	70.8	72.0	68.0	68.0	67.0	69.0
	درجة المخاطرة	معتدلة	معتدلة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة

المصدر: من إعتماد على تقارير المناخ الاستثمار في الدول العربية , المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ,الكويت من 2002الى 2010

الفرع الثاني: التقييم وفق مؤشر coface للمخاطر القطرية

يصدر مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية منذ سنة 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس)، ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية.

صنفت الجزائر وفق مؤشر الكوفاس ضمن درجة المضاربة خلال سنة 2004 نتيجة لتداعيات البيئة الاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي عرفتها في التسعينيات من القرن الماضي، لكن بحلول سنة 2005 تحسن مستوى هذا المؤشر وانتقل إلى درجة الاستثمار بدلا من المضاربة. وحافظ على نفس الدرجة حتى سنة 2015 كما هو موضح في الجدول رقم (6-2) أدناه نتيجة لتحسن الوضعية المالية للجزائر الناتجة من توافرها على احتياطي صرف يفوق 00 دولار سنة 2007، غير أنها تبقى قريبة جدا من درجة المضاربة الأمر الذي يحتم العمل أكثر من أجل الحصول على تصنيف أحسن وأنسب لدرجات الاستثمار الأولى A1 والآليات المهيأة من خلال المؤشرات الاقتصادية الإقليمية.

الجدول رقم (09):وضع الجزائر في مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية في فترة 2004-2015

البلد	درجة المخاطرة									
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2015
الجزائر	B	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4

المصدر: من إعتماد على تقارير المناخ الاستثمار في الدول العربية , المؤسسة العربية لضمان الاستثمار , الكويت , من 2005 الى 2015

الفرع الثالث: التقييم وفق مؤشر مدركات الفساد:

من خلال الجدول رقم (7-2) نلاحظ تذبذب في قيمة مؤشر مدركات الفساد، ففي سنة 2009 ظهر تحسن طفيف في المؤشر بلغ 28 مقارنة ب 31 سنة 2006، ثم تدهور إلى أن حقق قيمة 33 سنة 2016. ومع ذلك فنلاحظ تأخر في الترتيب بالنسبة للجزائر، حيث احتلت المرتبة 108 عالميا سنة 2016 مقارنة ب المرتبة 84 عالميا سنة 2006.

الجدول رقم (10):وضع الجزائر في مؤشر مدركات الفساد في فترة 2006-2016

البلد		ترتيب المؤشر عالميا									
		2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	القيمة	31	30	32	28	29	29.04	34	36	36	34	33
	الترتيب	84	99	92	111	107	111	108	98	101	92	108

المصدر:منإعتماد على بيانات موقع اطلس بيانات العالم: htpp:// ar.knoema.com/atlas تاريخ الاطلاع 2024/02/14

المطلب الرابع: الضمانات و المزايا النظامية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر عماد التنمية الإقتصادية، فقد سعت الجزائر نحو استقطابه من خلال توفير الحماية اللازمة، وذلك بإحاطته بمختلف الضمانات والامتيازات، حيث عملت على إصدار ومراجعة العديد من النصوص القانونية المشجعة للإستثمار الأجنبي تضمنت الكثير من الحوافز والمزايا، وذلك وعيا منها بضرورة تضمين تشريعاتها الداخلية لآليات حماية الإستثمار الأجنبي من خلال التعهد بحمايته من المخاطر غير التجارية التي يمكن أن تلحق به. كما أبرما وصادقا على العديد من الإتفاقيات الدولية، الثنائية منها والمتعددة الأطراف، هدفها التشجيع على الإستثمار.

اولا_ تطور القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد كان لتطور قانون الاستثمارات في الجزائر منذ اعلان استعادة السيادة الوطنية وإلى غاية إصدار القانون رقم 16-09 لعام 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار[1] مراحل متعددة وفاصلة خاصة بعد التعديل الدستوري 1989 والذي رسخ الفصل بين الدولة باعتبارها قوة عمومية والدولة باعتبارها المالك لرأسمال المؤسسات الاقتصادية والتجارية[2] . وتماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة وقيام الدولة بتعديلات وإصلاحات اقتصادية ومالية هامة وإصدار قوانين لتشجيع المستثمرين وفتح الأبواب المغلقة أمامهم وإنشاء هيئات مكلفة بترقية ودعم الاستثمار

وعلى هذا الأساس، سوف نستعرض تطورات قوانين تشجيع الاستثمار الاجنبي بالجزائر قبل فترة التسعينات وبعدها كما يأتي:

أ – مرحلة قبل التسعينات:

1 – إرساء دعائم الاستثمار – القانون رقم 277/63 المؤرخ في 26 جويليه 1963 المتضمن قانون الاستثمارات: ركز هذا القانون على الاستثمارات الأجنبية في قطاعات ثانوية غير القطاعات الاستراتيجية التي كانت محتكرة من طرف الدولة، بالإضافة إلى إمكانية استرجاع وتملك حصص المستثمر الأجنبي. حيث جاء في المواد (7-3) منه: إن حرية الاستثمار ، التنقل والمساواة أمام القانون هي الضمانات الثلاث التي يمنحها القانون الجزائري للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر .

2 – تضييق ومراقبة الاستثمار – الامر رقم 284—1966 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات: تقضي المادة الثانية من الأمر 1966-284 بأن " المبادرة الخاصة بتحقيق مشاريع الاستثمارات في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، 18 تعود للدولة والهيئات التابعة لها، إلا أن الدولة يمكنها أن تقرر دعوة رؤوس الأموال الخاصة لإنجاز هذه المشاريع، فيتعين عندئذ لكل حالة كيفيات تدخل الرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي في تلك لاستثمارات وتحدد بمرسوم القطاعات المعتبرة حيوية في مفهوم هذا الأمر

-3- تعديل نظام الاستثمار – قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990

لقد تم إلغاء قانون 277 – 63 المتضمن قانون الاستثمارات من خلال المادة 32 للأمر 66 – 284، كما تم إلغاء الأمر 66 – 284 بموجب المادة 41 من القانون رقم 8211 المؤرخ في 21 أوت 1982 الخاص بالاستثمار

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 التاريخ 03 أوت 2016، القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق ل 03 غشت (اوت) سنة 2016 والمتعلق بترقية االاستثمار

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة علاقات العمل، تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي، الدورة العامة العاشرة، افريل 1998 ص17

الخاص الوطني، ليتبع بالقانون رقم 13 – 82 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بإنشاء وسير شركات الاقتصاد المختلط، ي أن الجزائر وخلال الفترة الممتدة من 21 أوت 1982 وإلى غاية 14 أفريل 1990 لم تشهد أي نص قانوني منظم للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتكون بذلك قد تبنت شكل الشراكة عن طريق الشركات ذات الاقتصاد المختلط، وقد تأكد هذا التوجه سنة 1986 بمناسبة تعديل القانون رقم 13 – 82 حيث حاولت الحكومة رفع نسبة رؤوس الأموال الأجنبية في الشركات ذات الاقتصاد المختلط، غير أن مقترحاتها جوهت بالرفض من قبل النواب وقد أعيدت الكرة سنة 1989 ورفضت مقترحات الحكومة مرة ثانية من قبل النواب.

4– قانون الاستثمارات وتحرير سياسة الاستثمار – المرسوم التشريعي رقم 93–12 المؤرخ في 05أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار:[1]

لقد حدد المرسوم التشريعي رقم 93–12 ملول الاستثمار من خلال ثلاث نقاط:

4–1 من حيث الموضوع

نصت المادة الأولى من المرسوم يحدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، أو أي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي."

وتضيف المادة الثانية " تستفيد من أحكام هذا المرسوم التشريعي الاستثمارات المنشئة والمنمية للقدرات والمعيدة للتأهيل أو الهيكلة التي تنجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي ويستخلص من هاتين المادتين أن مضمون الاستثمارات الخاضعة لهذا المرسوم التشريعي هي تلك الاستثمارات التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية، بواسطة توفير رؤوس الأموال أو المساهمات العينية المنتجة للسلع أو الخدمات، سواء بالإنشاء أو عن طريق تطوير وتنمية القدرات الموجودة سلفا أو عن طريق إعادة تأهيلها أو هيكلتها، غير أن المشرع لا يترك الأمور على إطلاقيتها حتى فيما يخص الأنشطة الاقتصادية المنطقة بإنتاج السلع أو الخدمات، ذلك أن الاستثمارات الخاصة الوطنية أو الأجنبية لا يكون لها أن تستثمر أموالها أو مواردها العينية سواء بالإنشاء التطوير

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , العدد 64 الصادرة بتاريخ 10 اكتوبر ,1993 ص03

[2] علة عمر، حماية الاستثمار الأجنبي الخاص في التشريع الوطني والقانون الدولي "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة , 2008 ص26

التأهيل أو إعادة الهيكلة، إذا ما كان جزء من تلك الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات مخصصا صراحة بنص تشريعي للدولة أو لأحد فروعها.[2]

4-2 من حيث الزمان

نصت المادة 45 من المرسوم التشريعي 12 3 على يمكن للاستثمارات الجاري إنجازها عند صدور هذا المرسوم التشريعي أن تستفيد من أحكامه، كما يمكن للاستثمارات التي شرع في استغلالها في غضون السنوات الخمس السابقة لصدور هذا المرسوم التشريعي أن تستفيد من أحكامه."

4-3 من حيث الأشخاص المخاطبين : تحدد المواد 01 و 43 من المرسوم التشريعي 12-93 الأشخاص القانونية المخاطبة.

شمل نص المادة الأولى الاستثمارات المقامة في مجال الأنشطة الاقتصادية المنتجة لسلع أو الخدمات من قبل المستثمرين الوطنيين الخواص، المستثمرين الأجانب والدولة أو أحد فروعها أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي

وتضيف المادة 43 ضمن المستفيدين من أحكام المرسوم التشريعي المؤسسات العمومية الوطنية. إذا يخاطب المرسوم التشريعي المنظم للاستثمارات في مجال الأنشطة الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات كل من :

_ المستثمرين الخواص الوطنيين؛

_ المستثمرين الأجانب

_ الدولة أو أحد فروعه

_ المؤسسات العمومية الوطنية[1].

5- تطوير الاستثمار – الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006:

في ظل هذه المرحلة ظهرت ملامح الانفتاح الاستثماري، وبوادر الاستقرار السياسي والأمني، حيث بدا ذلك جليا من خلال سياسة جلب رؤوس الأموال والتفتح نحو الخارج وهو ما تجسد في الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار

[1] علة عمر، مرجع سبق ذكره، ص 29

، وقد جعل الاستثمارات تنجز في حرية تامة في أنشطة اقتصادية مختلفة بعدما منع المرسوم التشريعي 12-93 المستثمرين سواء كانوا جزائريين أم أجانب من إمكانية الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المحفوظة للدولة أو لأحد فروعها.[1]

يعتبر الامر 03-01 أول قانون للاستثمار يحمل تعريفا للاستثمار الأجنبي، حيث نصت المادة الثانية منه يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا لأمر ما يأتي :

_ اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو التوسيع في قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة

_ المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛

_ استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

كما تضمن الأمر 03-01 إجراءات جديدة تهدف إلى تذليل الصعوبات وتوحيد مراكز القرار وفي هذا الإطار أنشأت هيئتين فقط لتولي تطوير الاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد السواء، ويتعلق الأمر بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[2] والمجلس الوطني للاستثمار. فبالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فقد ظهرت على إثر الانتقادات التي وجهت لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات المستحدثة بموجب مرسوم 1993 باعتبارها ذات طابع مركزي بيروقراطي، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت وصاية رئيس الحكومة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[3]، وينشأ ضمن الوكالة شباك وحيد[3] تجمع فيه كل الخدمات الإدارية والمالية التي يحتاجها المستثمر في جهة واحدة لتسهيل عملية الاستثمار وربح الوقت وكذا التقليل من حدة العراقيل، ومن صلاحيات الوكالة فهي تهتم بتوفير العقارات الضرورية لإنجاز الاستثمارات سواء كانت وطنية أو أجنبية من خلال الشباك الوحيد اللامركزي، بحيث تقوم بتسيير والتصرف في حافظة العقارات الصناعية الناتجة عن أصول المؤسسات العمومية المنحلة لإيجارها أو التنازل عنها بعوض لصالح المستثمرين، كما تقوم أيضا باستقبال وتوجيه ومنح الامتيازات ومتابعة إنجاز واستغلال الاستثمارات الأجنبية، كما أن للوكالة وظيفة متابعة المشروع الاستثماري من خلال التحقق

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 05 ، المادة 04 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 08-06 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 صادر بتاريخ 19 يوليو 2006

[2] أنشئت بموجب المادة 06 من الأمر رقم 01-03 المتممة والمعدلة المادة 04 ، من الأمر من الأمر رقم 08-06 مؤرخ في 15 يوليو سنة2006، الجريدة الرسمية، عدد 47 صادر بتاريخ 19 يوليو 2006 ، ص 18 والتي بقيت سارية المفعول في القانون 16-09 بموجب المادة 26.

[3] المادة 21 من الأمر رقم 01-03 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 07

من مدى احترام المستثمر للالتزامات الواردة في الأمر، وكذا الالتزامات التي تعهد بها، فإذا لم يوف بها تقوم الوكالة بسحب الامتيازات بمقتضى مقرر سحب طبقا للمادة 16 من الأمر 08-06 المعدل والمتمم لأمر 01-03

كما للوكالة دور الوسيط بين المستثمر وبين الجهات المخولة لمنح الترخيص في بعض النشاطات المقننة أي أن المستثمر يتقدم بطلب منح الترخيص إلى الوكالة وهي بدورها تحولها إلى الهيئة المعنية للرد خلال شهر (30) يوم وإذا لم تقم بالرد ، تحرر الوكالة وثيقة معاينة وتكون بمثابة ترخيص[1].

هذا عن الوكالة، أما بالنسبة للمجلس الوطني للإستثمار فقد جاء من أجل إعداد سياسات الدولة في مجال الاستثمارات الوطنية والأجنبية ويعتبر هيئة إدارية تنشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار تحت سلطة رئيس الحكومة، ويكلف هذا المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات[2] وفيما يتعلق بالامتيازات الجبائية وغيرها فإن المجلس هو الذي يحدد المناطق التي تستوجب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي[3].

6- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار: يعتبر القانون16-09 آخر ما سن من القوانين في مجال الاستثمار الذي كان أول القوانين التي صدرت بعد التعديل الدستوري الأخير في 06-03-2016 والذي كان من أهم مضامينه إعادة النظر في المادة 37 التي كانت تعترف بحرية المواطنين في ممارسة لتجارة والصناعة فقط. فأصبحت بمقتضى المادة رقم 43 من التعديل[4] تعترف أيضا بحرية الاستثمار. وهو ما اعتبر بمثابة الدافع القوي للسلطات العمومية لمراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار و مناخه العام بما يتماشى وفلسفة الدستور الجديد الذي كرس حرية الاستثمار . فكانت النتيجة أن صدر القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار.

إن أهم ما تحمله أحكام القانون 16-09 من تطورات ملحوظة وإجراءات أكثر تناسقا وذات منفعة أكثر للمستثمرين الأجانب، المراجعة للجهاز المؤسسي الذي ينظم الاستثمار ، والذي يتمحور حول ثلاثة عناصر أساسية:

_ تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[1] المادة 23 من الامر رقم 01-03 ، المرجع السابق، ص 08

[2] المادة 12 من الأمر من الأمر رقم 08-06 المعدلة والمتممة للمادة 18 من الامر 01-03 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 صادر بتاريخ 19 يوليو 2006، ص 19.

[3] المادة 10 من الأمر 01-03 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 06.

[4] جاء بنص المادة 43 من الدستور الجزائري الآتي: حرية الاستثمار والتجارة معترف بها، وتمارس في إطار القانون.
تعمل الدولة على تحسين مناخ الاعمال وتشجع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية، على الدولة ضبط السوق. يحمي القانون حقوق المستهلكين.

_ التكييف بين نظام الحوافز والسياسة الاقتصادية للجزائر.

_ مراجعة الجهاز المؤسسي.

6-1 – تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات المباشرة الأجنبية:

في إطار تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات المباشرة الأجنبية، سعى القانون 16-09 المؤرخ في 3 غشت 2016 إلى اعادة توجيه بعض التدابير وتكييفها أو إلغاء أخرى، ومنها:

_ المعاملة الوطنية للأجانب، التي تم دحضها من طرف منظومة ضبط الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموضوعة منذ 2009 وتم استبدالها بمبدأ المعاملة المنصفة والعادلة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين فيما يخص الواجبات والحقوق المرتبطة باستثماراتهم، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الجمهورية الجزائرية (المادة (21).

6-2 – تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات المباشرة الأجنبية والسياسة الاقتصادية في إطار تنفيذ التوازن بين نظام الحوافز والسياسة الاقتصادية في الجزائر :

يلاحظ بموجب هذا القانون الجديد المتعلق بترقية الإستثمار، القضاء على الإجراءات ذات الطابع الدوري (المزايا والإعفاءات) لمصلحة معايرة المزايا وفقا للسياسة الإقتصادية للبلد (حسب المناطق الجغرافية والقطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني والاستثمارات التي تولد العمالة)، وبالإضافة إلى ذلك، رفع التناقض عبر الأهلية للاستفادة من المزايا على السلع التي تشكل حصصا عينية تدخل في إطار عمليات نقل النشاطات من الخارج، وكذلك السلع التي تكون موضوع رفع خيار شراء في إطار الاعتماد الإيجاري الدولي (المادة (6) تفتح فرص استثمارية جديدة.

6-3 – مراجعة الجهاز المؤسسي : يتم إعادة النظر في الإطار المؤسسي من خلال:

_ تبسيط الإجراءات وإنشاء نظام للمنح الأوتوماتيكي يهدف إلى تبسيط مهام إدارة كلا من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار.

_ إنشاء أربعة (4) مراكز لدى الوكالة تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وكذا لإنجاز المشاريع: (مركز تسيير المزايا، مركز استيفاء الإجراءات مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، مركز الترقية الاقليمية).

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار وجهود التنويع الاقتصادي في الجزائر 2015 2023

لقد تطور مفهوم مناخ الاستثمار من كونه مفهوما اقتصاديا بحتا إلى توليفة من المركبات تدخلت فيها العوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية والأمنية والإدارية لتتعدد المفاهيم وتتعقد. وسنحاول في هذا المبحث عرض أهم المفاهيم المختلفة لمناخ الاستثمار وذكر أهم مقوماته ومؤشرات قياسه.

المطلب الاول: القطاعات المحركة للنموالتنويع الاقتصادي في الجزائر:

لمعرفة القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي في الجزائر لدينا الجدول التالي الذي يمثل مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2010-2015

الجدول (01) نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال فترة 2010-2015

القطاعات / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الفلاحة	10.47	10.49	11.82	12.76	13.36	15.58
المحروقات	43.75	47.11	43.87	38.64	35.13	25.22
الصناعة خارج المحروقات	6.36	5.89	6.06	4.00	5.50	7.25
البناء و الأشغال العمومية	12.31	11.19	11.73	12.21	13.05	14.89
النقل و الاتصالات	10.22	8.90	9.11	11.38	11.79	13.36
التجارة	13.19	12.82	13.73	14.55	15.60	18.18
الخدمات	3.7	3.60	3.69	4.01	4.29	5.07

المصدر: أ/ بللعما أسماء، أ.د عبد الفتاح دحمان، جامعة احمد درايا أدرار، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 7 ، العدد 1 ، سنة 2018 ، ص346.

يتضح من الجدول رقم (01) ارتفاع الاسهام المباشر في قطاع المحروقات في الانتاج المحلي الإجمالي، حيث كانت أعلى نسبة مساهمة سنة 2011 بنسبة 47.11 % إلا أن هذه الاخيرة تراجعت خلال الفترة (2012-2015) حيث بلغت سنة 2015 نسبة 25.55 % تزامننا مع انخفاض أسعار النفط.

أما بالنسبة لإسهامات القطاعات الأخرى في الإنتاج المحلي الإجمالي كانت كما يلي:

_**الفلاحة**: شهدت خلال فترة (2010-2015) تزايد ملحوظ و مستمر إذ كانت سنة 2010 بنسبة 10.47% و بقيت في تزايد حتى بلغت نسبة 15.58 % سنة 2015.

_ **الصناعة خارج المحروقات**: شهدت تذبذب طفيف خلال فترة الدراسة بحيث انخفضت بنسبة 4.00 % سنة 2013 إلا أنه كان هناك تزايد مستمر في نسبة المساهمة خلال سنة 2014 و 2015 بحيث قدرت بـ 5.50 % و 7.25 %.

_ **البناء والأشغال العمومية:** شهدت هذه الأخيرة انخفاض خلال سنة 2011 و 2012 إلا أنها ارتفعت بنسبة المساهمة فيها خلال الفترة (2013-2015) حيث بلغت سنة 2015 نسبة .% 14.89.

_ **النقل والاتصالات:** نلاحظ انخفاض في مستوى الإسهامات خلال الفترة (2010 (2012) بحيث كانت أدنى نسبة سنة 2012 و التي قدرت بـ 9.11 % إلا أنها ارتفعت خلال الفترة (2013-2015) حيث بلغت نسبة المساهمة سنة 2015 بـ 13.36 %.

_ **التجارة:** شهدت هي الأخرى تزايد ملحوظ و مستمر خلال الفترة (2012-2015) بحيث قدرت نسبة المساهمة ابيها إلى 18.18 % سنة 2015.

_ **الخدمات:** نلاحظ كذلك تزايد ملحوظ و مستمر لهذا القطاع خلال الفترة (2013-2015) حيث بلغت نسبة المساهمة سنة 2015 بـ 5.07 %.

1/ واقع كل من مناخ الاستثمار والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2020:

من خلال هذه الدراسة سيتم الوقوف على واقع مناخ الاستثمار وهذا بالتركيز على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، وكذا تحديد مدى تقدم البلاد في تحقيق التنويع الاقتصادي وهذا من خلال تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

1-1/ واقع مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1996-2020

قبل التطرق إلى ابزار دور مناخ الاستثمار في تعزيز تنويع مصادر الدخل الوطني أولا يجب التطرق إلى توضيح وضع المناخ الاستثماري الجزائري ومكانته ضمن بعض الدول العربية إضافة إلى تحديد واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات وهذا

على اعتبار أن هذا الأخير هو خير دليل على مدى تحسن مناخ الاستثمار لأي دولة.

1-1-1/ دراسة مدى فاعلية قوانين الاستثمار في تحسين المناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1996-2020

الجدول الموالي يوضح لنا أهم القوانين الخاصة بالاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1996-2020، وجملة المزايا الممنوحة من قبلها للمستثمرين وخاصة الأجانب منهم دورها في تحسين مناخ الاستثمار وهذا من خلال تقييم وضعها

ضمن بعض مؤشرات مناخ الاستثمار (مؤشر سهولة الاعمال مؤشر التنافسية العالمي، مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر)

1-1-2/ أثر المناخ الاستثماري على حجم الاستثمارات الأجنبية خلال فترة 1996-2020:

الإبراز مدى تأثير المناخ الاستثماري على حجم الاستثمارات الأجنبية سيتم توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي القادمة إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2019 والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر الموجه نحو قطاع الطاقة وباقي القطاعات خلال الفترة 1996

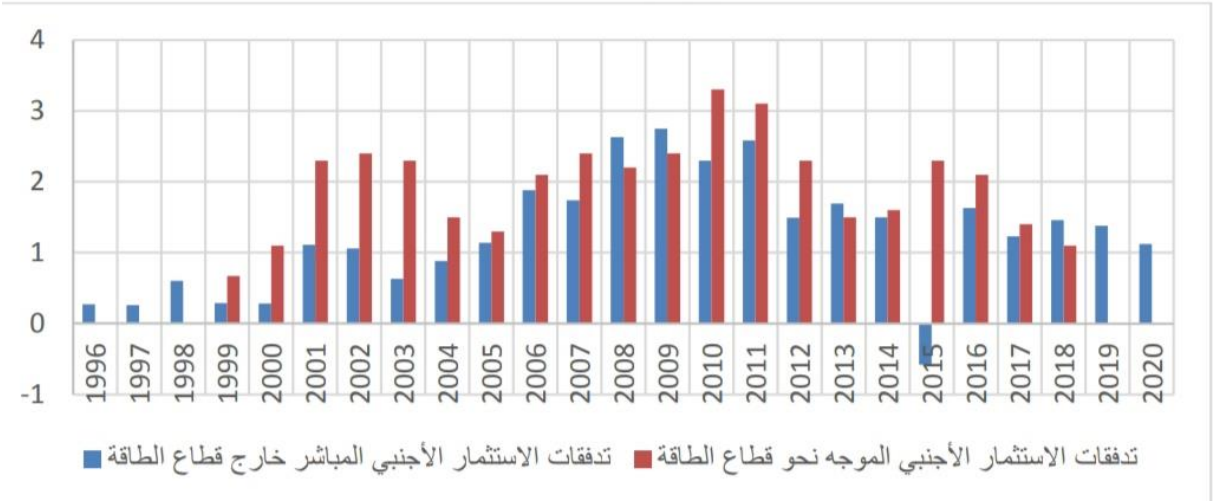

المصدر: بالاعتماد على تقارير وزارة الطاقة و المناجم والبنك الدولي.

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك تذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة كما نجد أن الزيادة أو النقصان في هذه الأخيرة مرتبط وبالدرجة الأولى بالتقلبات التي تطرأ على قطاع المحروقات وهذا على اعتبار أن هذا الأخير هو المستحوذ على أكبر نسبة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بل وأنها فاقت النسبة الموجهة إلى باقي القطاعات الأخرى مجتمعة فبداية من عام 2000 كانت هناك زيادة في قيم التدفقات حيث انتقلت من 2.44 عام 2005 إلى 5.6 مليار دولار في عام 2010 موزعة على النحو التالي: 3.3 مليار دولار موجه نحو قطاع الطاقة مقابل 2.3 مليار دولار الموجه إلى باقي القطاعات، والسبب وراء هذه الزيادة هو ارتفاع أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى نجد أن جملة الإصلاحات التي قامت بها البلاد خلال هذه الفترة والمتمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي كان لها دور في تحسين مناخ الاستثمار على اعتبار أن تحسن هذا الأخير مرتبط وبالدرجة الأولى بمدى تحسن الأوضاع الاقتصادية داخل البلاد.

وبداية من عام 2014 ومع بداية انخفاض أسعار البترول نجد أن هناك انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اذ بلغت عام 2015 حوالي 1.72 مليار دولار ولكن ومع ظهور قانون الاستثمار الجديد عام 2016 وبداية تحسن أسعار البترول سرعان ما بدأت قيم التدفقات بالزيادة وخاصة التي تستهدف القطاعات الغير نفطية، فقد قدرت عام 2018 بحوالي 256 مليار دولار منها 11 مليار دولار موجه نحو قطاع الطاقة و 1.46 مليار دولار موجهة نحو باقي القطاعات.

ومقارنة بما تمتلكه الجزائر من ثروات وبالنظر إلى كل الجهود المبذولة والسياسات الموضوعة بغية تحسين مناخها الاستثمار نجد أنها لا تنعكس على تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر، وأنه بإمكانها تعزيز مكانتها كأحد أهم الدول العربية جذبا للاستثمار.

الشكل (04): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات الواردة الى الجزائر خلال فترة 1996–2020

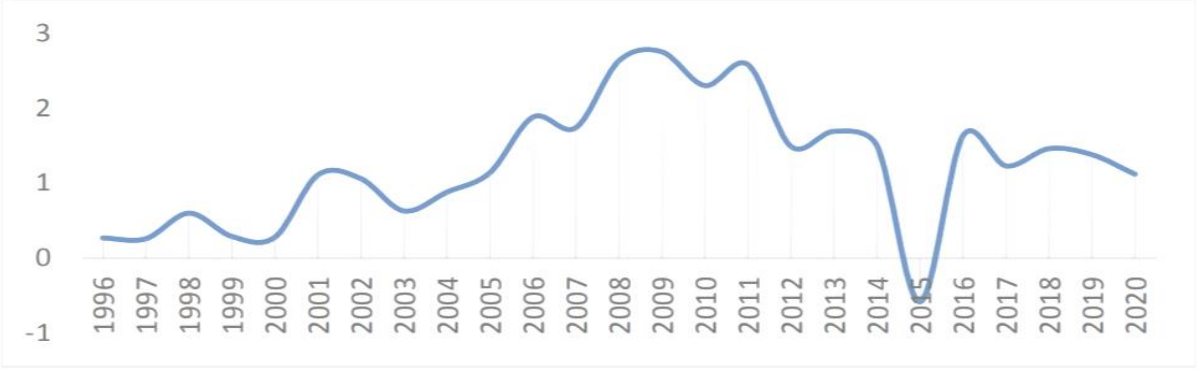

المصدر: بالاعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه خلال الفترة 1996 و إلى غاية 1999 تقريبا كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات تقريبا منعدمة ويمكن نسب ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي كانت تعيشها البلاد إلا أنه بداية من عام 2000 كان الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر في زيادة مستمرة ، إذ قدرت بـ 0.28 مليار دولار في بداية الألفية لترتفع إلى 1.1 مليار دولار عام 2001 والسبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع إلى ظهور قانون الاستثمار سنة 2001 الذي منح الكثير من الامتيازات للمستثمرين، خاصة الأجانب منهم، كما تم من خلاله استحداث هيئات متعلقة بالاستثمار مثل الوكالة الوطنية لضمان الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار، بعد هذه السنة استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتذبذب بين الزيادة والنقصان لتبلغ اقصى قيمة لها عام 2009 إلى قدرت قيمة التدفقات بحوالي 2.7 مليار دولار وهذا كنتيجة حتمية للإصلاحات التي قامت بها الدولة.

أما بالنسبة للانخفاض المسجل بعد هذه السنة فيمكن ارجاعه إلى التأثير الغير مباشر لتداعيات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، وكذا إلى آثار بعض التشريعات والقوانين التي مست الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة، كما أن الازمة البترولية لعام 2014 كان لها أثر كبير على الأوضاع الاقتصادية للبلاد وبل وامتدت تأثيرها السلبي على مناخ الاستثمار، إذ أنه في عام 2015 بلغت قيمة التدفقات الواردة خارج قطاع المحروقات – 0.58 مليار دولار . ولكن وبعد هذه السنة ومع ظهور قانون الاستثمار لعام 2016 وجملة المزايا الممنوحة من خلاله نلاحظ أن هناك تحسن ملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات حيث ارتفع في السنة الموالية لها إلى 1.6 مليار دولار إلا أن هذا الارتفاع كان مؤقت فقد استمر بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى بلغ عام 2020 حوالي 1.1 مليار دولار. أما بالنسبة للجدول التالي فهو يوضح لنا توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الاعمال للفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2019.

1-2/ واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1995-2020:

وقد شهدت الجزائر خلال فترة الدراسة معدلات نمو منخفضة وأخرى مرتفعة وهذا حسب طبيعة الظروف الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري، ومن خلال الشكل التالي سنوضح مختلف المراحل التي مر بها نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1996-2020.

الشكل(05): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1996-2020:

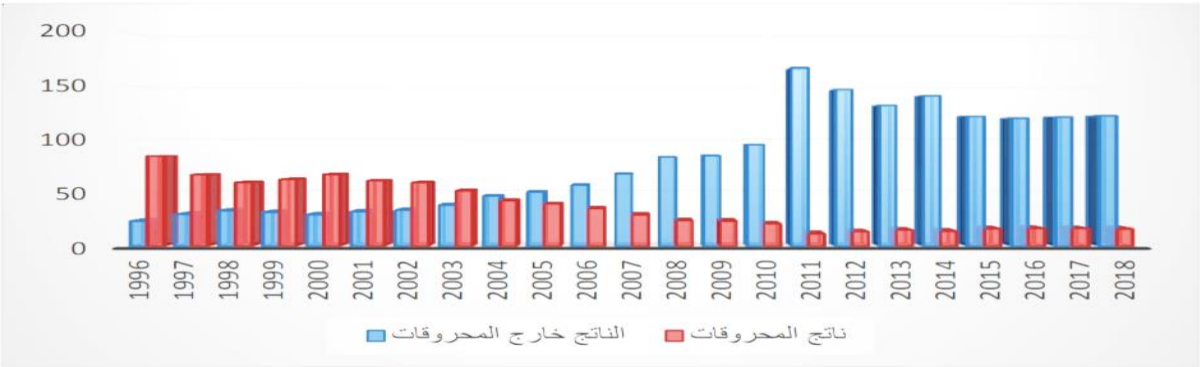

المصدر: بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من 1996 وإلى غاية 2003 كان قطاع المحروقات هو المهيمن على الدخل الوطني، ولكن سرعان ما ادركت السلطات، أنه لابد من تنويع مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات والعمل من أجل التخلص من سيطرة المورد الوحيد فبداية من عام 2005 وتزامنا مع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي تغيرت سياسات الاقتصاد الوطني وتوجهت نحو تنشيط باقي القطاعات الاقتصادية ودعم التنمية الاقتصادية وفعلا مع بداية من عام 2005 وإلى غاية عام 2020 كانت القيم المضافة لباقي القطاعات

مجتمعة أكبر من القيمة المضافة لقطاع المحروقات وخاصة في السنوات التي شهدت فيه البلاد انخفاض في أسعار البترول من جراء الازمات البترولية، ولكن هذا التحسن في القيم المضافة على يعني بالضرورة أن البلاد استطاعت التخلص من سيطرة القطاع الريعي في إلى غاية يومنا هذا لا تزال تتأثر بالصدمات البترولية.

صحيح أن الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات أكبر من ناتج قطاع المحروقات ولكن إذا ما قمنا بتوضيح مساهمة كل قطاع من هذه القطاعات نجد أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا وأن أغلب مصادر الدخل الوطني هي من عوائد قطاع الخدمات وقطاع الصناعة النهي تغطي حوالي 95%% من إجمالي الناتج المحلي.

الشكل (06): تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1996-2020

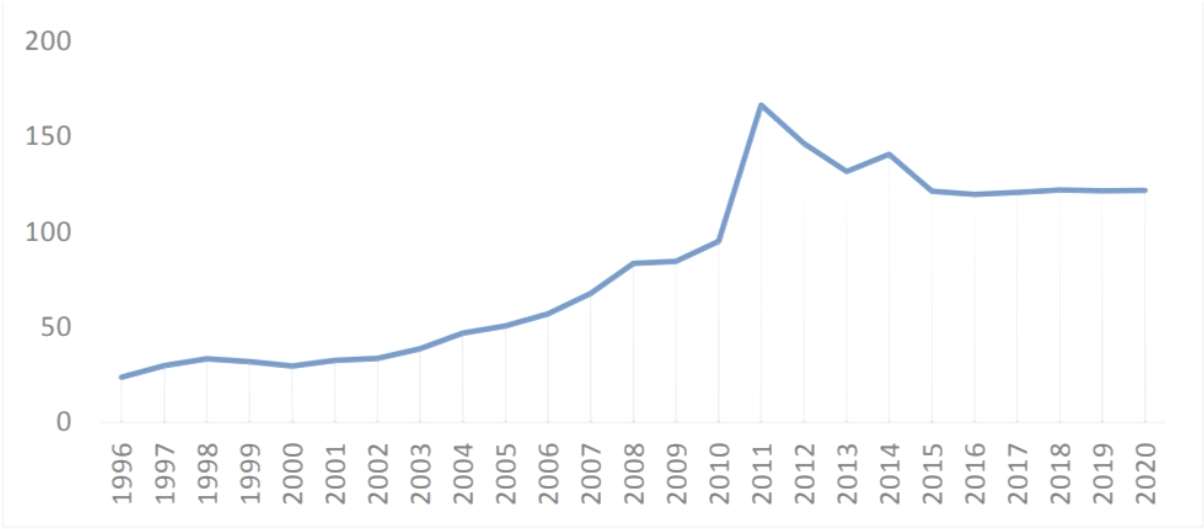

المصدر: بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب في قيم الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات على طول فترة الدراسة إلا أنه ومنذ عام 2005 عرف الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات تحسننا ملحوظا حيث انتقل من 50.75 مليار دولار عام 2005 إلى 84.56 مليار دولار عام 2008 ، وهذا راجع الوفرة المالية إضافة إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال فترة 2000-2009- والتي كان من بين أهدافه هو رفع قيم الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبعد تلك الفترة واصل الناتج المحي الاجمالي تقلباته بين الانخفاض والارتفاع من سنة إلى أخرى، حيث سجل عام 2011 أعلى قيمة له إذ قدرت بحوالي 16.56 مليار دولار. ومنذ هذه الفترة وإلى غاية عام 2013 كان هناك انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات ويحول عام 2014 كان هناك تحسن في الناتج المحلي إذ قدر بـ 140.59 مليار دولار ولكن هذه الزيادة لم تدم طويلا فمع حلول عام 2015 انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى 121.4 مليار دولار وبعد هذه الفترة وإلى غاية 2020 كانت الزيادة قيم الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا وهذا راجع إلى تقلص إيرادات الدولة إضافة إلى

انتهاجها سياسة التقشف وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول والتي استمرت آثارها إلى غاية سنة 2020 حيث بلغت 121.7 مليار دولار.

الفرع الثالث: الاستثمارات الأجنبية كأحد دعائم تنويع في الجزائر:

1-1/ التنوع القطاعي في الجزائر بين 2000-2016:

لقد ساهمت الأزمة المالية الأخيرة لسنة 2008 في زيادة حجم رؤوس الأموال الموجهة نحو الخارج على شكل استثمارات أجنبية مباشرة وذلك لتحقيق فوائض وسيولة مالية تسرع من خروج الدول المتقدمة ودول منطقة اليورو من أزمتها الخانقة، ومما لا شك فيه أن جذب الاستمارات نحو الجزائر يتطلب إدارة ومتابعة دقيقة وأجهزة حكومية تخلق فرص الاستثمارات في جميع القطاعات وتسهل الصعوبات وتزرع الثقة مما يسمع على المدى الطويل من نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة نحو الدولة المضيفة. و من خلال التقارير الدولية فان الاقتصاد الجزائري مازال هش و يعتمد على إرادات النفط بحوالي 60% من ميزانية الدولة والذي يشكل كذلك حوالي 96.2% من إجمالي إيرادات التصدير فحين لم يتعد القطاعات الغير نفطية 28% وذلك خلال الاستمارة وأن عدد المشاريع الاستثمارية التي تدخل من 2016.

فحسب المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[1]، فإن عدد المشاريع الاستثمارية التي تدخل ضمن الشراكة الأجنبية بين 2002 إلى غاية 2016 بلغت حوالي 63814 مشروع . وهنا نلاحظ التركيز على المشروعات الخاصة بالنقل والتي استحوذت على حوالي 48.74% ثم تلتها المشاريع الصناعية بحولي 11256 و مشاريع البناء بحوالي 11389 مشروع و من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الزراعة تحصل على نسبة ضعيفة جدا لا تتعدي 2.06% و بحوالي 1316 مشروع على الأكثر. أما قطاع السياحة ورغم المواقع الفريدة والتنوع السياحي الذي تتمتع بهم الجزائر، لم يحصل إلا على 1018 مشاريع و بنسبة لم تتعدى 1.60% . و هناك مشاريع أخرى معلقة بين الجزائر والمستثمرين له تتحصل إلا على أكثر من مشروعين مثل قطاع التجاري و 05 مشاريع في قطاع الاتصالات و بمعدل لم يتجاوز 0.01% . وتبقى الكثير من القطاعات تحتاج إلى فتحها أمام المستثمرين المحلين والأجانب وضرورة وضع القوانين التي تحمى المصالح الاقتصادية للبلاد من الفساد الإداري الذي يعرقل مسار التنمية المحلية والتنويع في مصادر الدخل[2].

[1]unctad World investment report 2007, Definitions and resources,p245From:http://unctad.org/en/docs/wir2007p4_en.pdf

[2]Eatwell, John, and Murray Milgate. "Peter Newman, eds. 1987.' The New Palgrave: A Dictionary of Economics 4,p 403.

الجدول(02): تقسيم المشاريع الاستثمارية المصرحة بها بين 2002-2016 حسب النشاط

المبلغ: مليون دينار جزائري

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	المبلغ
الزراعة	1316	%2.06	222790
البناء	11389	%15.87	1310896
الصناعة	11256	%17.64	7411469
الصحة	935	%1.47	171948
النقل	31097	%48.74	1095948
السياحة	1018	%1.60	974396
الخدمات	6786	%10.64	1196895
التجارة	2	%0.00	10914
الاتصالات	5	%0.01	432578
المجموع	63804	%100	12800834

المصدر:(27/05/2018) http://www.andi.dz/index.php/ar/declaratIon-d-inves.issement?id=395

1-2/ أهم الدول الاجنبية التي تشارك الجزائر في مشاريع استثمارية بين 2002-2016:

بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر 2120549 مليون دينار جزائري خلال الفترة الممتدة بين سنة 2002-2011 حيث تأتى الدول الأوروبية في المرتبة الأولى باستحواذها على 228 مشروع وبقيمة إجمالية تقدر ب 364501 مليون دينار جزائري وتأتى الدول العربية في المرتبة الثانية بحصولها على 153 مشروع بقيمة 1181166 مليون دينار جزائري. وحصلت الدول الأسيوية على 9 مشاريع من الدول الإفريقية واستراليا فلا تكاد حجم الاستثمارات الوافدة منها تتعدى المشروع الواحد

الجدول(03): الاستثمارات التي تشرك الاجانب في الجزائر بين 2002-2016

الاقاليم	عدد المشاريع	المبلغ	عدد الوظائف
فرنسا	437	955161	71010
آسيا	313	677209	42649
الاتحاد الأوربي	98	136102	10567
الامريكتين	19	68163	3755
الدول العربية	236	997528	30199
افريقيا	5	5686	209
استراليا	1	2974	264
متعددة الجنسيات	26	2974	3521

المجموع	423	24085	119521

المصدر:(**2018/05/27**) http://www.andi.dz/index.php/ar/declaratIon-d-inves.issement?id=395

1-3/ استمرار الجزائر في الاعتماد على الريع النفطي:

للوقوف على حقيقة هشاشة الاقتصاد الجزئر نستعرض في الجدول الأتي مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالوقود الأحفوري وأسعار تتعلق بالعرض والطلب العالمي على هذه المادة الإستراتيجية حيث تحول البترول إلى سلاح جيو استراتيجي بأيدي بعض الدول وبعض المنظمات الممارسة السياسة و بسط النفوذ على بعض الدول ومن خلال الجدول نال وبكل وضوح فشل الجزائر في اعتماد سياسة التنويع في مصادر الدخل والاعتماد الشبه كلي على عائدات المحروقات حيث تراوح نسبتها ما بين 94 و 98 % خلال الفترة المدروسة بين (1991) و 2012. أما الصادرات الغير النفطية فلم تتجاوز 1.70 لسنة 2010 و 168 لسنة 2011 ولم تتجاوز نسبة 5% في أحسن الأحوال، أما في سنة 2016 فالصادرات الغير نفطية لم تتعدى 6.17 وبالتالي يمكن الجرم بفضل السياسات المتبعة من طرف السلطات العمومية في إرساء التنويع في الصادرات وفي مصادر الدخل.

الشكل(07): تطور الصادرات الجزائرية غير النفطية بين 1990-2016

المصدر: بنك الجزائر تطور الاقتصادي و النقدي الجزائر **http://www.bank-of-algeria.dz**

ومن خلال قراءتنا للجدول السابق . نلاحظ أن مستوى الصادرات الغير نفطية تبقى جد متواضعة مقارنة مع الإدانيات والبدائل الزراعية والسياحية التي تزخر بها الجزائر و في المقابل تبقى شركة سوناطراك وشركة نفطال تسيطران على النسيج الصناعي خارج المحروقات وبنسبة 23 و 12% على التوالي أما الصادرات الغير طاقوية فنجد العجائن التمور المياه المعدنية والذهب

المطلب الثاني: المناخ المتاح للاستثمار الاجنبي و التنويع الاقتصادي في الجزائر 2015-2023

الجدول رقم (11)المناخ المتاح للاستثمار الاجنبي و التنويع الاقتصادي في الجزائر

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مناخ الاستثمار	تحسينات قانونية و إجرائية	اصلاحات بعد تبني نموذج جديد للنمو	إستمرار الاصلاحات	تحديات في مناخ الاستثمار	محاولة في تحسين البيئة الاستثمارية	تاثير جائحة كوفيد-19	إنتعاش ما بعد الجائحة	تحسين في الاستثمار الاجنبي المباشر	مناخ إستثماري يعاني من مشاكل
جهود التنويع الاقتصادي	بداية تبني إستراتيجية التنويع	مخططات لتشجيع القطاع الخاص	تحسين بئية الاعمال	تنويع في القطاعات الغير نفطية	تطوير البنية التحتية	تاخير في الاصلاحات بسبب الجائحة	تركيز على القطاعات الانتاجية	نمو القطاع الغير الهيدروكربوني	تشجيع الابتكار و المقاولتية

المصدر: تم عمل هذا الجدول على إعتماد على بعض التقارير الخاصة بالجزائر

2015:

شهدت الجزائر في عام 2015 تحسينات قانونية وإجرائية مهمة تهدف إلى جذب الاستثمارات وتحسين البيئة الاستثمارية. كما بدأت الحكومة في تبني إستراتيجيات لتنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على النفط.

2016:

في عام 2016، استمرت الإصلاحات الاقتصادية بعد تبني نموذج جديد للنمو، مع التركيز على تشجيع القطاع الخاص والاستثمار في القطاعات الواعدة خارج الهيدروكربونات.

2017:

استمرار الإصلاحات في عام 2017 يعكس التزام الحكومة بتحسين بيئة الأعمال، مما يساهم في تعزيز الثقة بين المستثمرين ويدعم جهود التنويع الاقتصادي.

2018:

على الرغم من التحديات التي واجهتها الجزائر في عام 2018، فقد حافظت على مسار التنويع في القطاعات غير النفطية، مما يشير إلى رغبة في تحقيق اقتصاد متوازن ومستدام.

2019:

شهد عام 2019 محاولات متجددة لتحسين البيئة الاستثمارية، مع التركيز على تطوير البنية التحتية كأساس لنمو اقتصادي شامل ومتنوع.

2020:

قانون الاستثمار في الجزائر الذي تم تعديله في عام 2020، يتضمن تعديلات متعددة، منها قاعدة 51/49 التي تهدف إلى تعزيز مشاركة الشركات الجزائرية في قطاعات مختلفة من الاقتصاد، وتحديد نسبة معينة للملكية الجزائرية في الشركات المعنية.

2021:

في عام 2021، بدأ الاقتصاد الجزائري يشهد انتعاشًا ما بعد الجائحة، مع التركيز على تعزيز القطاعات الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

2022:

تحسن في الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022 يعكس نجاح الإصلاحات والتدابير التي اتخذتها الحكومة، ويشير إلى نمو ملحوظ في القطاع غير الهيدروكربوني.

2023:

على الرغم من المشاكل التي يعاني منها المناخ الاستثماري في عام 2023، فإن التشجيع على الابتكار والمقاولاتية يظهر التزام الجزائر بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

الجدول رقم (12)نسبة تحسين مناخ الاستثمارو نسبة جهود التنويع الاقتصادي

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة تحسين مناخ الاستثمار	5%	10%	15%	10%	20%	5-% (تاثير كوفيد-19)	25%	30%	20%
نسبة جهود التنويع الاقتصادي	10%	15%	20%	25%	30%	15%(تاثير كوفيد-19)	30%	35%	40%

المصدر: تم عمل هذا الجدول على إعتماد على بعض التقارير الخاصة بالجزائر

:2015

تُظهر النسبة المئوية المقدرة لعام 2015 بداية الجهود لتحسين مناخ الاستثمار والتنويع الاقتصادي. وتعكس النسبة المتواضعة الخطوات الأولية التي اتخذتها الحكومة في هذا الاتجاه.

:2016

الزيادة في النسب المئوية لعام 2016 تشير إلى تسارع في الإصلاحات وتعزيز الجهود لتشجيع القطاع الخاص والاستثمار في القطاعات الواعدة.

:2017

يُلاحظ استمرارية النمو في النسب المئوية لعام 2017، مما يعكس استمرار الإصلاحات وتحسين بيئة الأعمال، وهو ما يدعم جهود التنويع الاقتصادي.

:2018

الانخفاض الطفيف في نسبة تحسين مناخ الاستثمار لعام 2018 قد يعكس التحديات التي واجهتها الجزائر، لكن الزيادة في جهود التنويع تشير إلى التزام بتحقيق اقتصاد متوازن.

:2019

الزيادة الكبيرة في النسب المئوية لعام 2019 تعكس محاولات متجددة لتحسين البيئة الاستثمارية وتطوير البنية التحتية، وهو ما يدعم النمو الاقتصادي.

:2020

التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19 ملحوظ في النسب المئوية لعام 2020، ويعكس التحديات الكبيرة التي واجهتها الجزائر في هذا العام.

:2021

الانتعاش في النسب المئوية لعام 2021 يشير إلى تعافي الاقتصاد من تأثيرات الجائحة وتجديد الجهود لتعزيز القطاعات الإنتاجية.

:2022

الزيادة المستمرة في النسب المئوية لعام 2022 تعكس تحسن في الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع غير الهيدروكربوني، مما يدل على نجاح الإصلاحات.

2023:

على الرغم من المشاكل التي يعاني منها المناخ الاستثماري في عام 2023، فإن الزيادة في جهود التنويع تعكس التزام الجزائر بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

المبحث الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصاديالفترة 1995-2023

أولا :تحديد متغيرات ونموذج الدراسة القياسية

1- تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

بناء على ما جاء في النظرية الاقتصادية، والدراسات التطبيقية السابقة، من متغيرات اقتصادية مفسرة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر، وحتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولا وواقعيةتم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، والتي تم اختيارها على أساس الخصائص التي تميز الاقتصاد الجزائري هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية بناء على توافر المعطيات والبيانات الخاصة بها، والمتوقع أن لها التأثير الأكبر على التنويع الاقتصادي ، وفيما يلي بيان متغيرات تقدير النموذج المستخدم في هذه الدراسة :

جدول رقم (13) متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات

المتغير	المتغير المعبر عنه	الترميز	مصادر البيانات
التنويع الاقتصادي	**التنويع الاقتصادي**	**DIV**	الانكتاد
صادرات خارج المحروقات	**صادراتخارجالمحروقات**	**XP**	البنك المركزي الجزائري
الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	**الاستثمار الأجنبي**	**FDI**	البنك الدولي
إجمالي ريع الموارد الطبيعية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	**الموارد الطبيعية**	**TNR**	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحثين

ثانيا: تقدير وتحليل نتائج الدراسة القياسية:

1. رسم السلسلة لكل متغير واختبار جذر الوحدة:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والذي يقوم على اختبار الفرضية التالية:

- **فرضية العدم:** وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية؛
- **الفرضية البديلة:** عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (14) اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (*ADF*)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		DIV	FDI	TNR	XP
	At Level				
With Constant	t-Statistic	-1.9003	-1.6228	-1.5857	5.1798
	Prob.	*0.3242*	*0.4501*	*0.4678*	*1.0000*
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9804	-3.3038	-1.6631	1.0742
	Prob.	*0.5700*	*0.0990*	*0.7227*	*0.9997*
		n0	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.4667	-1.1387	-1.3652	2.8786
	Prob.	*0.4979*	*0.2214*	*0.1534*	*0.9976*
		n0	n0	n0	n0
	At First Difference				
		d(DIV)	d(FDI)	d(TNR)	d(XP)
With Constant	t-Statistic	-3.5772	-6.4662	-4.3290	-2.8999
	Prob.	*0.0193*	*0.0001*	*0.0046*	*0.0674*
		**	***	***	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3532	-6.2302	-7.8321	-3.7949
	Prob.	*0.0935*	*0.0007*	*0.0001*	*0.0451*
		*	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.7001	-6.2372	-4.2327	-2.6697
	Prob.	*0.0011*	*0.0000*	*0.0003*	*0.0111*
		***	***	***	**

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثبالاعتماد على مستخرجات برنامج (Eviews 12)

يتضح من خلال الجدول رقم (.....) أن هناك متغيرات مستقرة عند المستوى وبالتالي متكاملة من الرتبة I(0)، كما أن هناك متغيرات ليست مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول فهي متكاملة من الرتبة I(1)، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ، وفيما يلي يمكن أن نوضح عبر الرسومات البيانية أشكال تغير السلسلة للمتغيرات خلال الفترة 2005-2022 .

شكل (08)تغيرات الإدخار في الجزائر خلال الفترة 2005-2020

شكل (09)تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2005-2020

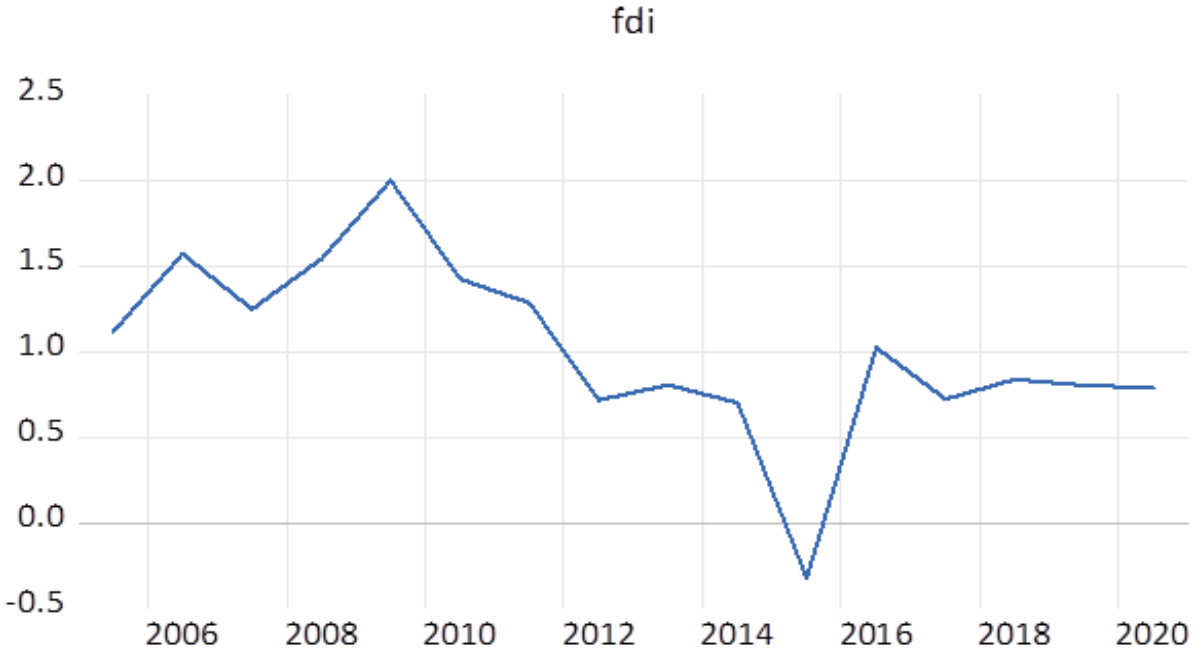

المصدر: الرسم من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 12)

شكل (10) تغيرات الموارد الطبيعية في الجزائر خلال الفترة 2005-2020

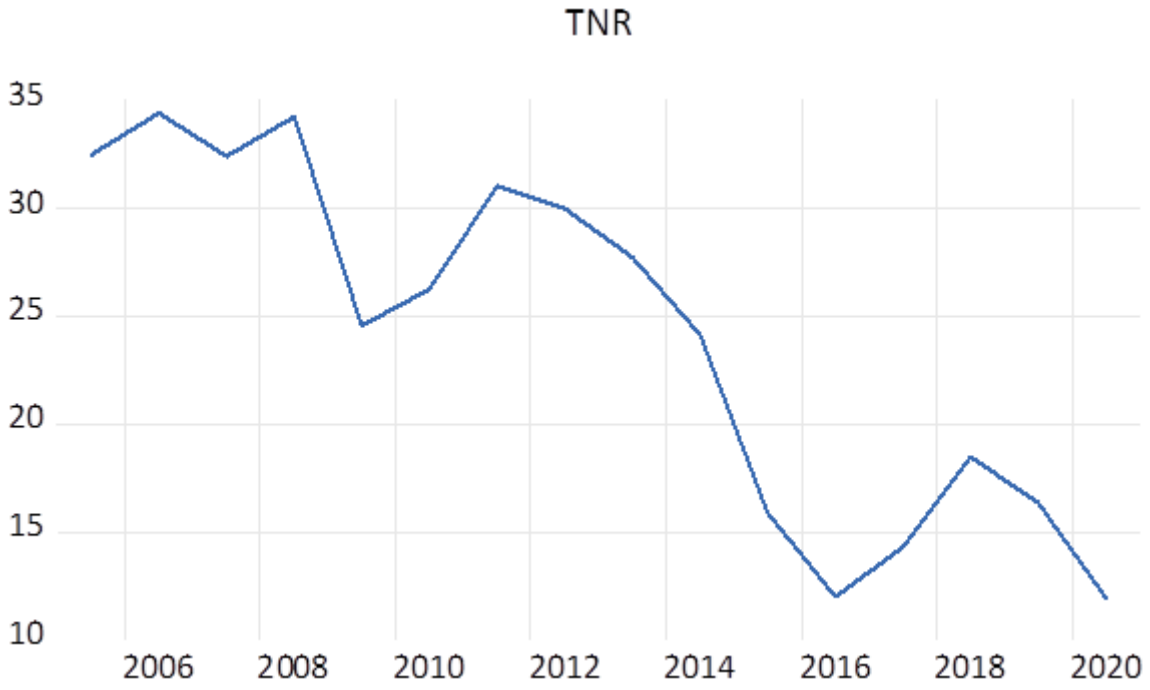

المصدر: الرسم من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 12)

شكل (11)تغيرات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2005–2020

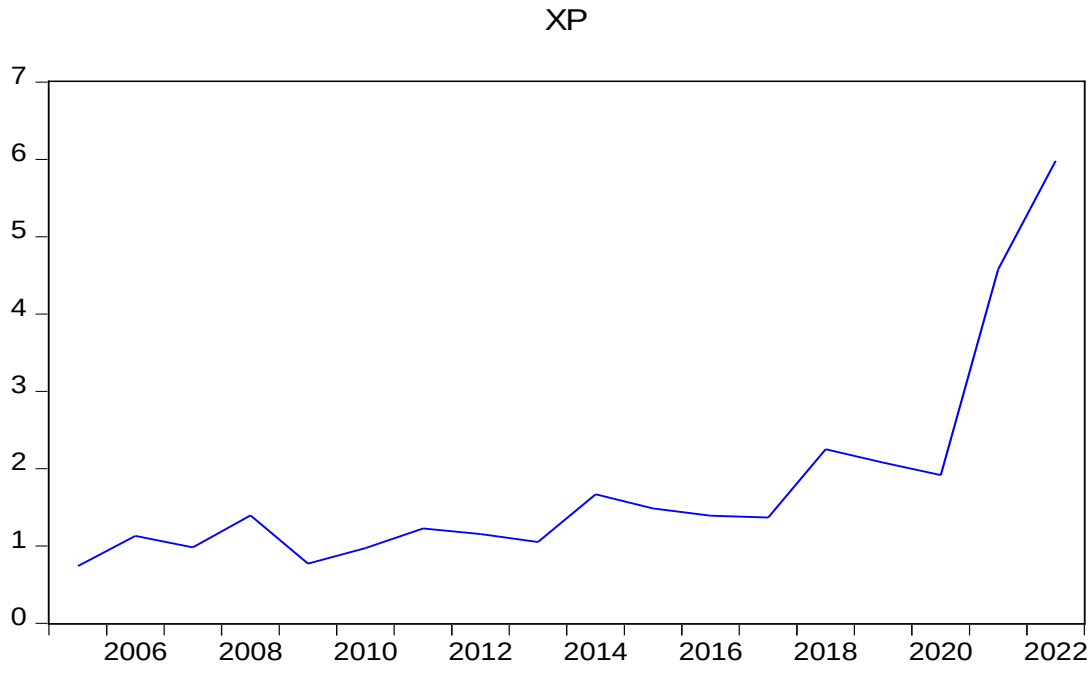

المصدر: الرسم من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 12)

2. اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة ARDL:

تم الاعتماد في اختيار متغيرات النموذج على طريقة الاختيار متعدد الخطوات (Stepwise) بحيث تم إدخال المتغيرات المستقلة بالتتابع ويتم تقييم إسهامه في معنوية النموذج، ووجودعلاقةتوازنيةطويلةالأجل وقصيرة الأجل (آليةتصحيح الخطأ)فيما بينها.

جدول رقم (15) نتائج تقدير **نموذج** (**ARDL**) **بالإبطاء** (**1**, **1**, **0**, **4**)

Dependent Variable: DIV
Method: ARDL
Date: 05/01/24 Time: 13:45
Sample (adjusted): 2009 2022
Included observations: 14 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): FDI TNR XP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 32
Selected Model: ARDL(4, 0, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DIV(-1)	0.366821	0.250839	1.462374	0.2175
DIV(-2)	0.074673	0.177387	0.420962	0.6954
DIV(-3)	0.454915	0.166138	2.738173	0.0520
DIV(-4)	-0.194796	0.191263	-1.018475	0.3660
FDI	0.020686	0.011532	1.793767	0.1473
TNR	-0.010467	0.001645	-6.364677	0.0031
TNR(-1)	0.004327	0.001926	2.245964	0.0880
XP	0.030416	0.008563	3.551994	0.0238
XP(-1)	-0.043804	0.012863	-3.405519	0.0271
C	0.354636	0.184278	1.924458	0.1266

R-squared	0.965035	Mean dependent var	0.779357
Adjusted R-squared	0.886364	S.D. dependent var	0.035428
S.E. of regression	0.011943	Akaike info criterion	-5.841555
Sum squared resid	0.000571	Schwarz criterion	-5.385085
Log likelihood	50.89088	Hannan-Quinn criter.	-5.883809
F-statistic	12.26673	Durbin-Watson stat	2.307502
Prob(F-statistic)	0.013935		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج (Eviews 12)

يوضح لنا الجدول (3-8) بأن أنموذج ARDL و الشكل (.....) يقوم بتحديد درجات الابطاء الزمني بصورة تلقائية للمتغيرات (1, 1, 0, 4) ،وقد اظهرت نتائج اخبار (Adjusted R-squared) بأن المتغيرات المفسرة قد فسرت (96%) من التغيرات الحاصل للمتغير المعتمد (DIV), وأن (4%) تعود الى عوامل خارجية ، أما اختبار (F-statistic) عند مستوى احتمالي Prob(0.013). اقل من (0.05) فهي تدل على المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الاحصائية وتشير احصائيات(D-W) التي بلغت قمتها (2.307502) وهذا يفسر ان الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

شكل (12)اكاكي

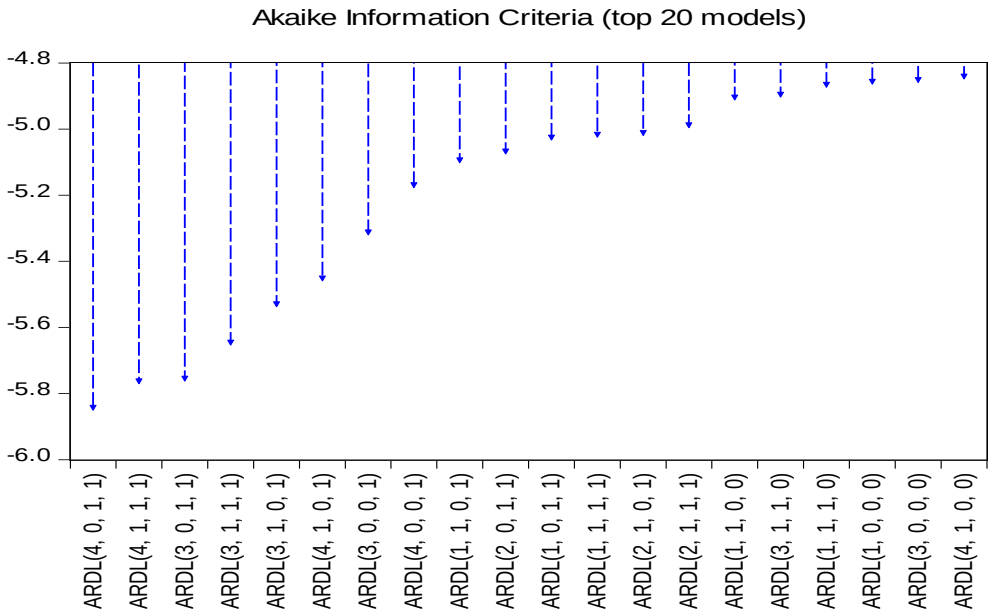

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج (Eviews 12)

3. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

يستخدم اختبار الحدود Bound Test لمعرفة مدى وجود "علاقة توازنيه طويلة الاجل"، وكذلك وجود تكامل مشترك بين (الاستثمار الأجنبي ، الصادرات ، الموارد الطبيعية) كمتغيرات مفسرة و(التنويع الاقتصادي) كمتغير تابع، عن طريق المقارنة بين إحصائية F وحدود القيم الحرجة العليا والدنيا، كما في الجدول التالي: -

جدول (16) نتائج اختبار الحدود Bound Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.797378	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج (Eviews 12)

بالانتقال إلى اختبار منهج الحدود (ARDL) يوضح الجدول الموالي نتائج حساب إحصائيةF حيث جاءت قيمة (F= 7.797378) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقترحها كل من (Pesaran et al. 2001) ، عند مستويات معنوية 1%، 5% و 10%، إن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، الموارد الطبيعية ، الصادرات) والمتغير التابع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

4.تقديرعلاقة المدى الطويل والمدى القصير:

4-1 تقدير علاقة المدى القصير) نموذج تصحيح الخطأ:

أما فيما يخص معلمة حد تصحيحالخطأ $ECM\ (-1)$ فقدظهرت المعلمةCointEqبإشارة سالبة (0.298387-) ومعنوي عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أنالمعلمة λ تقيس سرعة العودة إلىوضع التوازن في الأجلا لطويل، والجدول التالي يوضح نتائج تقدير اتنمو ذجحد تصحيحالخطأ:

جدول(17)نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIV(-1))	-0.334792	0.102174	-3.276693	0.0306
D(DIV(-2))	-0.260119	0.089156	-2.917569	0.0433
D(DIV(-3))	0.194796	0.088683	2.196559	0.0930
D(TNR)	-0.010467	0.000972	-10.77028	0.0004
D(XP)	0.030416	0.004702	6.469128	0.0029
CointEq(-1)*	-0.298387	0.033791	-8.830276	0.0009

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج (Eviews 12)

4-2 تقدير علاقة المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المعتمد عليها والادخار، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقا لنموذج (ARDL) وتتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في المعادلة التالية :

من خلال **EC = DIV - (0.0693*FDI -0.0206*TNR -0.0449*XP + 1.1885)**

المعادلة السابقة نستنتج :

- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنويع الاقتصادي ؛
- عدم مساهمة الموارد الطبيعية في التنويع الاقتصادي ؛
- عدم مساهمة الصادرات خارج المحروقات في التنويع الاقتصادي .

5. إجراء الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة.

لغرض التأكيد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بأجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك وكما يلي: -

أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: ان هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وكما يلي:

جدول (18) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.704803	Prob. F(2,2)	0.5866
Obs*R-squared	5.787906	Prob. Chi-Square(2)	0.0554

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 12)

يوضح لنا الجدول (.....) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، اذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob 0.5866) وهي أكبر (0.05) وهذا يعني عدم وجود مشكلة "ارتباط ذاتي"، ومن ثم هنا يجب ان نقبل "فرضية العدمية" التي تقول لا توجد مشكلة ارتباط، وعدم قبول "الفرضية البديلة" التي تدل على وجود مشكلة ارتباط، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

ب -اختبار مشكلة عدم تجانس التباين: يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي وكما موضح فيما يلي:

جدول (19) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.144574	Prob. F(9,4)	0.4840
Obs*R-squared	10.08423	Prob. Chi-Square(9)	0.3437
Scaled explained SS	0.876003	Prob. Chi-Square(9)	0.9997

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 12)

يوضح لنا الجدول جدول (.....) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين، اذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob=0.4840) وهي أكبر (0.05) وهذا يعني أن الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين، وهنا يجب ان نقبل "فرضية العدمية" التي تقول لا توجد اختلاف تباين، وعدم قبول "الفرضية البديلة" التي تقول وجود مشكلة اختلاف التباين، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

ت-اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Test: ان هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي كما يوضحه الشكل (3-10) أدناه ، يوضح لنا الشكل نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي اذ ان الاحتمالية بلغت (Prob= 0.510221) وهي أكبر (0.05) وهذا يعني لا توجد مشكلة التوزيع الطبيعي، ومن ثم هنا يجب ان نقبل "فرضية العدمية" التي تقول لا توجد مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي، وعدم قبول "الفرضية البديلة" التي تقول وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

شكل (13)نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي

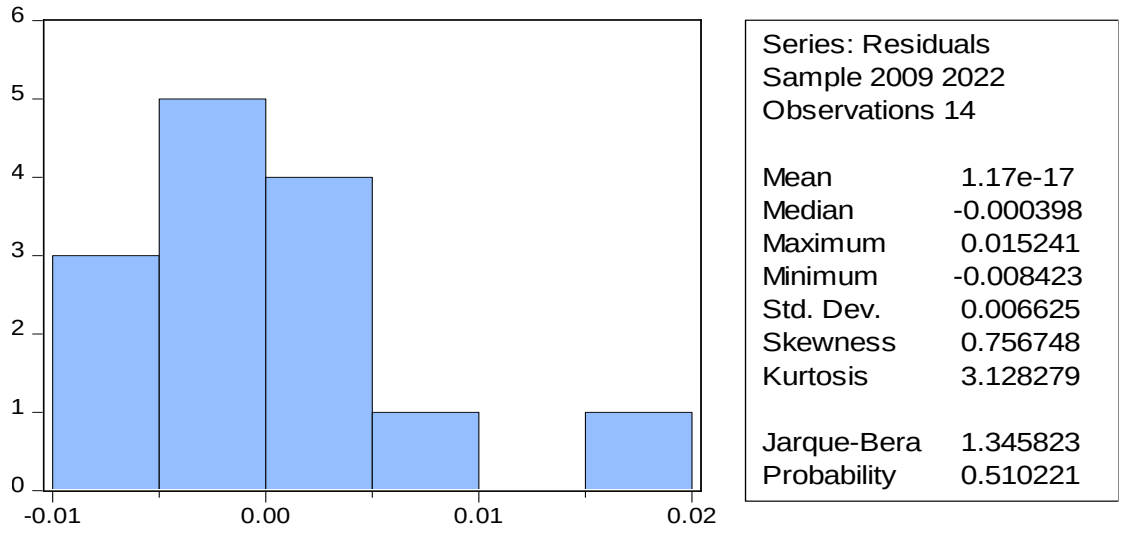

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 12)

ث- اختبار الاستقرار الهيكلي النماذج(Stability Test).

يعتبر اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج(ARDL) المقدر من الاختبارات المهمة من أجل التأكيد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي" تغيرات هيكلية فيها"، وكما في الشكل التالي:

شكل (14)اختبارمجموع التراكمي للبواقي المعاودةإختبارCUSUM

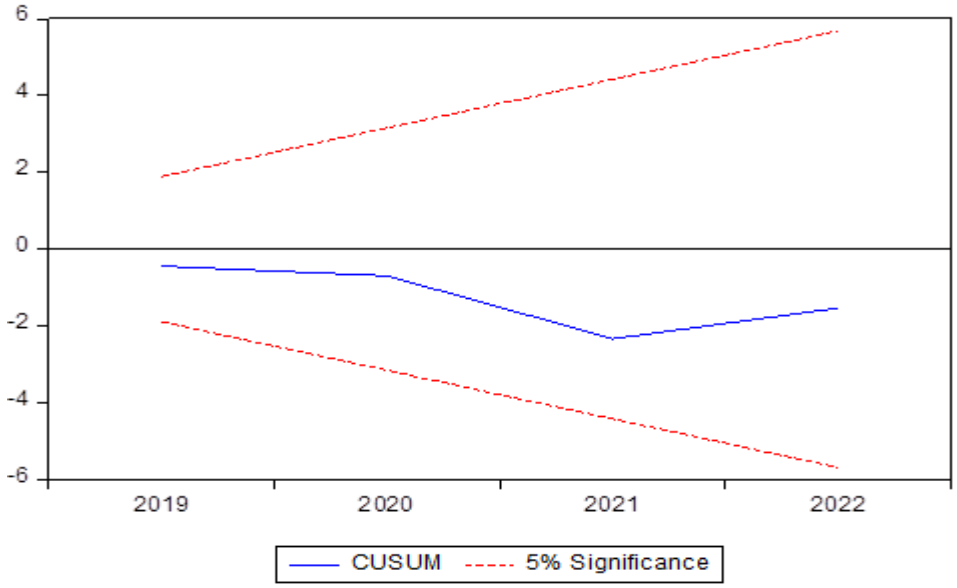

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews 12)

نلاحظ من الشكل (.....) أن المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند احتمالية (0.05) وهذا يدل على استقراريةالأنموذج المقدر في الاجل القصير والأجل الطويل.

خلاصة الفصل

خلال الفترة من 1995 إلى 2023، شهدت الجزائر تطورات ملحوظة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي كان له دور فعال في دعم جهود التنويع الاقتصادي. تميز الأداء الاقتصادي الجزائري بتحسن مستمر، خاصة في الفترة من 2015 إلى 2023، حيث تم تعزيز المناخ الاستثماري بإصلاحات هيكلية وتشريعية تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية.

تناول الفصل أيضًا العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي، مشيرًا إلى أن الاستثمارات الخارجية ساهمت في توسيع القاعدة الإنتاجية للبلاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. وقد أدى ذلك إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وزيادة قدرته على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

وفي ختام الفصل، يمكن القول إن الجزائر قد اتخذت خطوات مهمة نحو تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام، وذلك بفضل السياسات الاقتصادية الرشيدة والاستثمار الأجنبي المباشر الذي لعب دورًا محوريًا في هذا التحول.

الخاتمة

خاتمة:

في ختام هذه المذكرة، نستطيع القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر قد لعب دوراً محورياً في دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1995 إلى 2023. من خلال التحليل الدقيق للبيانات والإحصاءات، تبين أن هناك علاقة إيجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي وتطور قطاعات اقتصادية متعددة خارج نطاق النفط والغاز.

لقد ساهمت السياسات الحكومية الرامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية وتحسين مناخ الأعمال، في تحقيق نمو ملحوظ في قطاعات كالزراعة، الصناعة، والخدمات. هذا التنويع الاقتصادي لا يعزز النمو الاقتصادي فحسب، بل يسهم أيضاً في خلق فرص عمل جديدة ويقلل من الاعتماد على الصادرات الهيدروكربونية.

ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن التحديات لا تزال قائمة، ويتعين على الجزائر مواصلة تعزيز الإصلاحات وتحسين البنية التحتية والتعليم والتدريب لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية النوعية التي تساهم في التنمية المستدامة.

في النهاية، يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل ركيزة أساسية لمستقبل اقتصاد الجزائر، ويجب العمل على تعزيزه وتطويره بشكل يخدم أهداف التنمية الشاملة والمستدامة

اولا: نتائج الفرضيات

استندت دراستنا الى3 فرضيات اساسية حاولنا اختبارهما في متن هذه الدراسة وفي الاخير اتضح لنا ما يلي:

****الفرضية الأولى****: الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ملموس على التنويع الاقتصادي في الجزائر:

الدراسات المتاحة تشير إلى نتائج متباينة بخصوص تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر. فمن جهة، هناك دراسة توصلت إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي. ومن جهة أخرى، تشير دراسة أخرى إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ولكن مع وجود تأثير سلبي غير ملموس لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على التنويع الاقتصادي. وبالتالي، يمكن القول إن النتائج تختلف بناءً على الفترة الزمنية المدروسة والمنهجية المستخدمة.

****الفرضية الثانية****: الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي تم تنفيذها في الجزائر منذ 1995 قد ساهمت بشكل فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين مناخ الأعمال:

المصادر تشير إلى أن الجزائر قد شهدت تسريعًا في وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، خاصة بعد الصدمة المزدوجة لجائحة كوفيد-19 وانخفاض عائدات الهيدروكربونات. وتُظهر التوقعات أن تعافي الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على تسريع الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز النمو في القطاع الخاص[1]. ومع ذلك، تشير التقارير إلى أن الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية قد تكون قد واجهت تحديات وأن النتائج قد تكون متفاوتة.

****الفرضية الثالثة** **: التحديات البيروقراطية والعقبات التنظيمية في الجزائر قد أعاقت بشكل كبير الاستفادة الكاملة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنويع الاقتصادي:

الدراسات تشير إلى أن البيروقراطية في الجزائر قد تكون عائقًا أمام فاعلية الأنظمة السياسية والديمقراطية. وقد تم تحليل الإجراءات التي تبنتها الجزائر لعقلنة البيروقراطية من خلال الإصلاحات الإدارية[1]. ومع ذلك، توجد دراسات تشير إلى ضرورة إعادة النظر في أساليب العمل المنتهجة والاهتمام بالمورد البشري لتحسين أداء الجهاز الإداري.

ثانيا: نتائج الدراسة:

النتائج العامة

1. **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي**:

– الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ملموس على التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تعزيز القطاعات الإنتاجية غير النفطية وخلق فرص عمل جديدة.

– التحديات البيروقراطية والعقبات التنظيمية قد أعاقت استفادة كاملة من الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا السياق.

2. **تحسين مستويات المعيشة والتركيز الجغرافي للفوائد**:

– الاستثمار الأجنبي المباشر لم يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة بشكل عام في الجزائر. بدلاً من ذلك، ركزت الفوائد في مناطق معينة أو قطاعات محددة، خاصة في قطاع المحروقات.

3. **الاستقرار السياسي والاقتصادي كعامل مؤثر**:

– الاستقرار السياسي والاقتصادي في الجزائر يعتبر من العوامل الرئيسية التي تحدد مدى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على التنويع الاقتصادي.

النتائج الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1- **نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي**:

- تم تسجيل نسب متغيرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1970 إلى 2022.

2-**القيم الحالية والتاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر**:

- تظهر البيانات أن الجزائر سجلت تدفقات استثمار أجنبي مباشر بقيمة 0.08 مليار دولار أمريكي في سبتمبر 2023، بينما كانت القيمة السابقة 0.19 مليار دولار أمريكي.

- القيمة الأعلى المسجلة كانت 1.77 مليار دولار أمريكي، والأدنى كانت -2.12 مليار دولار أمريكي، خلال الفترة من 2001 إلى 2023.

3- **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**:

- دراسة قياسية أجريت خلال الفترة من 1990 إلى 2020 أظهرت وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- وجدت الدراسة أيضًا أن معدلات التضخم لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

بالنسبة للتنويع الاقتصادي في الجزائر:

1- **التنويع الاقتصادي كاستراتيجية وطنية**:

- تهدف الجزائر إلى التنويع الاقتصادي للخروج من التبعية لقطاع المحروقات والنهوض بالاقتصاد الوطني.

- منذ عام 2016، اعتمدت الجزائر نموذجًا جديدًا للنمو الاقتصادي يستهدف الوصول إلى اقتصاد متنوع بحلول عام 2030[2].

2- **القطاعات المستهدفة للتنويع**:

- يُعتبر تطوير الصناعة والزراعة من الأولويات لتحقيق التنويع الاقتصادي.

- تركز الجزائر على ترقية القطاع الخاص وتنويع الصادرات لتحقيق الاكتفاء الذاتي والولوج إلى الأسواق الدولية.

3- **التحديات والمحددات**:

- تواجه الجزائر تحديات في تحقيق التنويع الاقتصادي، بما في ذلك الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية وتشريعية[2].

- لنجاح التنويع الاقتصادي، هناك ضرورة لخلق إطار مؤسساتي داعم للنمو الاقتصادي.

4- **النتائج والآفاق**:

- تشير الدراسات إلى أن التنويع الاقتصادي ضروري لاستغلال الإمكانيات الاقتصادية وتحقيق نمو مستدام.

- التنويع لا يزال هدفًا بعيد المنال ما لم توضع استراتيجية صارمة وفعالة.

توصيات لهذه الدراسة:

1. **تحسين البيئة التنظيمية**:

- تبسيط الإجراءات الإدارية والتقليل من البيروقراطية لتسهيل عملية الاستثمار.

- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد لزيادة الثقة في البيئة الاستثمارية.

2. **تعزيز الإصلاحات الاقتصادية**:

- الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية لتحسين مناخ الأعمال.

- تطوير البنية التحتية وتحديث القطاعات الإنتاجية لجذب الاستثمارات الأجنبية

3. **تنويع مصادر الاستثمار**:

- تشجيع الاستثمار في قطاعات غير تقليدية بعيدًا عن المحروقات، مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا.

- تطوير برامج لجذب الاستثمارات في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

4. **تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر**:

- تقديم حوافز ضريبية وغير ضريبية للمستثمرين الأجانب.

- إنشاء مناطق تجارية حرة ومناطق صناعية متخصصة لجذب الاستثمارات.

5. **تطوير رأس المال البشري**:

- الاستثمار في التعليم والتدريب لتحسين مهارات القوى العاملة.

- تشجيع البحث والتطوير والابتكار لزيادة القدرة التنافسية.

6. **تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي**:

- تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز سيادة القانون لتوفير بيئة مواتية للاستثمار.

- تنفيذ سياسات مالية ونقدية مستقرة لتعزيز النمو الاقتصادي.

آفاق البحث:

- **تعميق الدراسات القطاعية**:

- إجراء بحوث مفصلة لكل قطاع لفهم كيفية استفادته من الاستثمار الأجنبي.

- **تقييم السياسات الحكومية**:

- دراسة تأثير السياسات الحالية وتحديد الإصلاحات اللازمة لتحسين البيئة الاستثمارية.

- **التركيز على الابتكار والتكنولوجيا**:

- استكشاف دور التكنولوجيا في تعزيز التنويع الاقتصادي وجذب استثمارات ذات قيمة مضافة.

- **التحليل الجغرافي**:

- فحص تأثير الاستثمار الأجنبي على التنمية الإقليمية والمحلية.

- **الاستثمار في رأس المال البشري**:

- تقييم أهمية التعليم والتدريب في زيادة جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية.

- **التأثير على المستويات المعيشية**:

- دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي وتحسين مستويات المعيشة والتوزيع العادل للثروة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية

- سورة الكهف الاية 34
- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 22/08/2001، ص04
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2005 تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، 2005، ص ص 01-04
- التقرير الاقتصادي العربي 2009، ص 146
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , العدد 64 الصادرة بتاريخ 10 اكتوبر ,1993 ص03
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 التاريخ 03 أوت 2016، القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق ل 03 غشت (اوت) سنة 2016 والمتعلق بترقية االاستثمار
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 05 ، المادة 04 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 08-06 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 صادر بتاريخ 19 يوليو 2006
- الكساني, بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع, دار الكتاب العربي, بيروت, 1402هـ، ص88
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الاسكوا)، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط الأمم المتحدة، نيويورك، 2001 ص 12.
- المادة 10 من الأمر 01-03 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 06.
- المادة 12 من الأمر من الأمر رقم 08-06 المعدلة والمتممة للمادة 18 من الامر 01-03 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 صادر بتاريخ 19 يوليو 2006، ص 19.
- المادة 21 من الأمر رقم 01-03 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 07

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة علاقات العمل، تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي، الدورة العامة العاشرة، افريل 1998 ص17
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003 ، الكويت، 2003، ص -80-79
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005 ، الكويت، 2005، ص 67
- النووي، المجموع في شرح المهذب، ج 14، مطبعة الامام، بيروت، ب س ن، ص 189.
- أنشئت بموجب المادة 06 من الأمر رقم 01-03 المتممة والمعدلة المادة 04 ، من الأمر من الأمر رقم 08-06 مؤرخ في 15 يوليو سنة2006، الجريدة الرسمية، عدد 47 صادر بتاريخ 19 يوليو 2006 ، ص 18 والتي بقيت سارية المفعول في القانون 16-09 بموجب المادة 26.
- بشير هارون مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1 الملجلد22 العدد 01 (جوان، 2021م)
- بوجاهم سهيلة، غاوي عبير آليات دعم التنويع الاقتصادي في ذلل تغيرات أسعار النفط في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 8 ماي 1945 ، قامة 2016-2017، ص 50.
- تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الاصدار الثالث 2018، ص 82
- جاء بنص المادة 43 من الدستور الجزائري الآتي: حرية الاستثمار والتجارة معترف بها، وتمارس في إطار القانون.
- جريدة الأهرام الالكترونية، قضايا وآراء حازم الببلاوي، مناخ الاستثمار والقوانين الاستثنائية، تاريخ الاطلاع: 19-04-2024 على الساعة 16:58 http://www.ahram org.eg/Archive/2005/1/30/OPIN1.HTM
- حميداتو نصر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، دراسة قياسية للفترة 2000/2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور

الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر 2018-2019، ص 12.

- دلال طريشين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012/2013، ص 23
- رضا عبد المعطي, الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق , دار زهوان للنشر و التوزيع عمان, 1999ص 18
- سالم عبد الحسن رسن ومصعب عبد العالي تامر حسين الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003) (2015)، مجلة الاقتصاد الخليجي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد 34 كانون الأول 2017، ص 120.
- سليمي حنان الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ،2000-2010 ص19-20-21
- شقيري نوري موسى، أحمد عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقديم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، 2009، ص 48
- شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزئر، 2014/2015، ص 60-61-62
- عبد الرحيم فؤاد الفارس فارس أكرم الرفاعي، مدخل إلى الاعمال الدولية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 152
- عبد الرزاق حمد الجبوري، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص 56-57.
- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن الطبعة 1، 2014، ص63
- عبد السلام أبو قحف نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13

- علة عمر، حماية الاستثمار الأجنبي الخاص في التشريع الوطني والقانون الدولي "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة , 2008 ص26
- قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط الجزائر ، أفريل 2002، ص 154
- مايح شبيب الشمري وأحمد عبد الرزاق عبد الرضا، ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط العدد 24 ، 2016، ص 07
- محمد عاطف ضمانات الاستثمار في البلاد العربية، مطبع العمرانية، القاهرة، 1997 ص 54
- مصطفى قطب, الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الاسلامي , دار النقاش للنشر و التوزيع, عمان 1999 ص20-17
- مسعودي عبد الكريم .دربال فاطمة الزهراء . بن حدو امنة , دراسة قياسية باستخدام منوذجARDL تاريخ النشر: 06/06/2022
- مطاي علي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، 2000-2014، مذكرة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة، الجزائر ، 2015-2016، ص 07
- مقلاتني محمود، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قالمة الجزائر، جوان 2018، ص 06
- ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلس النشر العلمي، المجلد 18 ، العدد 02 ، جامعة الكويت، ص 211-212
- ميلود بوعبيد، جامعة الحاج لخضر- باتنة،1, مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية المجلد،41 العدد،03: السنة،29/06/2020

المصادر باللغة الأجنبية:

- Eatwell, John, and Murray Milgate. "Peter Newman, eds. 1987.' The New Palgrave: A Dictionary of Economics 4,p 403.
- Krugman, Paul R. and Obstfeld, MaurIce, International Economics, Theory and policy, sixth Edition, New york, 2003, P P169-171
- unctad World investment report 2007, Definitions and resources,p245 From:http://unctad.org/en/docs/wir2007p4_en.pdf
- World Investment Repport Transnational Corporation and Deve opment(New York and Genava, UNCTAD 2009 P 243